



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

المرجع :/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

إستراتيجيات خلق فرص العمل في ظل الضغوط الراهنة على الموازنة العامة للدولة في الجزائر.

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ (ة):

◀ د. ريغي هشام

إعداد الطلبة:

◀ زعرور شهيرة

◀ سباعي سهام

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. حراق مصباح
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	أ. بوجنانة فؤاد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. ريغي هشام

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعاء:

بسم الله الرحمن الرحيم

*اللهم علمنا بما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما.

*اللهم علمنا أن نحب الناس كلهم كما نحب نفسنا وعلمنا أن نحاسب نفسنا
قبل أن نحاسب الناس.

*اللهم علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن الانتقام هو أول مراتب
الضعف.

*اللهم يسر لنا طريقنا واحل عقدة من لساني يفقه قولنا.

*يارب إننا نعوذ بك من الغرور إذا نجحنا ونعوذ بك من اليأس إذا أخفقتنا بل
ذكرنا أن اليأس هو تجربة تسبق النجاح.

*يارب أعطنا التواضع فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا وإذا أسأنا إلى الناس فامنحنا
شجاعة الاعتذار وإذا أسأنا إلى أنفسنا فامنحنا شجاعة التوبة.

*يارب إذا نسيناك فلا تنسانا وأثر عقلنا بذكرك.

*اللهم اقبل العمل مع قلته والجهد مع ضالته والسعي مع شوائبه وانفع به كل
متصفحه، عز جاهك وجل ثناؤك ولا إله غيرك يارب.

شكر وتقدير:

*قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، والذي كان له الفضل الأول والأخير في هذا التوفيق.

وعملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

((من لم يشكر الناس لم يشكر الله)) "حديث صحيح".

*ألا بذكر الله تدوم النعم والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمه وامتنانه، إذ بفضلته وتوفيقه تمكنا من إتمام هذا العمل، فالحمد لله رب العالمين.

*ونخص بالشكر الجزيل والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا، إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

*كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور "ريغي هشام" الأستاذ المشرف الذي ساهم معنا بجهد ووقته، ونصائحه القيّمة، وعلى دعمه وتشجيعه المتواصل، وعلى كل الاهتمام والتركيز اللذين خصّ بهما هذا العمل المتواضع حتى يكتمل ويلبس حلته الأخيرة.

*فله كل الشكر والامتنان.

*كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل.

*ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من الأستاذ "لطيف وليد" والأستاذ "بوالدريان" الذين أمدانا بيد المساعدة.

*وإلى كل من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدنا.

إهداء:

* الحمد لله الذي وفقني وتوج مساري الدراسي بهذا النجاح.

* أهدي ثمرة جهدي:

* إلى أمي الحنونة "ربيعة طورشي" أطال الله في عمرها.

* إلى أبي الحبيب "رابح سباعي" أطال الله في عمره.

* إلى الإخوة " هشام وأيمن".

* إلى صديقات العمر: صفاء، صورية، شهيرة، أمال،

صبرينة.

* إلى صديقتي الغالية التي شاركتني هذا العمل "شهيرة".

* إلى زميلاتي وزملائي في المركز الجامعي عبد الحفيظ

بوالصوف - ميلة -

* إلى الدكتور الذي أعتز به مشرفا "ريغي هشام".

* إلى جميع الطلبة السنة الثانية ماستر تخصص "إدارة

مالية" دفعة 2018.

سهايم

الإهداء:

* الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل قبل كل

شيء.

* أهدي هذا العمل المتواضع:

* إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

* إلى عمتي الغالية أطال الله في عمرها ورعاها.

* إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.

* إلى زوجة أخي وولديها، وزوج أختي وولده.

* إلى صديقتي الغالية التي شاركتني هذا العمل.

* إلى كل الأقارب والأصدقاء وزملاء الدراسة.

* إلى الدكتور الذي أتشرف به مشرفاً "ريغي هشام".

* إلى كل أساتذة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف

- ميلة -

الملخص:

تلعب الدولة دوراً هاماً في دعم سوق العمل من خلال نفقاتها العمومية حيث تساهم في الرفع من معدلات التشغيل والحد من البطالة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهو ما ينطبق على حالة الجزائر والتي كان للتدخل الكبير للدولة دوراً كبيراً في التقليل من البطالة منذ بداية الألفية الثالثة وكان هذا الدور مدفوعاً بارتفاع قيمة الإيرادات النفطية الناتجة عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط. إلا أنّ الأزمة النفطية الراهنة التي كانت بدايتها منذ النصف الثاني من سنة 2014 والتي أدت إلى انخفاض كبير في أسعار النفط وما نتج عنه من انخفاض الإيرادات النفطية يؤدي بدون شك إلى تخفيض النفقات العمومية في إطار ترشيدها، وهو ما من شأنه التأثير على دور الدولة في سوق العمل ما يستدعي البحث عن البدائل الكفيلة بلعب ذلك الدور. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين هذه البدائل.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة للدولة، سوق العمل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمارات المباشرة الأجنبية، الجزائر

Résumé :


L'Etat joue un rôle très important pour soutenir le marché du travail par ses dépenses publiques qui contribuent à augmenter les taux d'emploi et à réduire le chômage directement et indirectement, comme en Algérie où la grande intervention de l'Etat a contribué à réduire le chômage depuis le début du troisième millénaire. Ce rôle a été entraîné par une augmentation de la valeur des revenus pétroliers résultant de la forte hausse des prix du pétrole. Cependant, la crise pétrolière actuelle, qui a éclaté depuis le second semestre 2014, entraînant une baisse significative des prix du pétrole et la baisse des recettes pétrolières qui en résulte, conduit indubitablement à une réduction des dépenses publiques dans le cadre de sa rationalisation, ce qui affecterait le rôle de l'Etat sur le marché du travail ce qui nécessite la recherche d'alternatives pour jouer ce rôle. Les PME privées et les investissements directs étrangers sont considérés parmi ces alternatives.

Mots-clés: Budget de l'Etat, marché du travail, petites et moyennes entreprises, investissements directs étrangers, Algérie.

Abstract:

The state plays a very important role in supporting the labor market through its public spending, which contributes to raising employment rates and reducing unemployment directly and indirectly, as in Algeria, where the great state intervention has contributed to reduce unemployment since the beginning of the third millennium. This role has been driven by an increase in the value of oil revenues resulting from the sharp rise in oil prices. However, the current oil crisis, which has erupted since the second half of 2014, resulting in a significant drop in oil prices and the resulting decline in oil revenues, undoubtedly leads to a reduction in public spending as part of its rationalisation, which would affect the role of the state in the labor market which requires the search for alternatives to play this role. Private SME's and foreign direct investment are considered among these alternatives.

Keywords: State budget, labor market, small and medium enterprises, foreign direct investments, Algeria.



فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوى
I	البسمة
II	دعاء
III	الشكر والتقدير
V-IV	الإهداء
VI	الملخص
X-VII	فهرس المحتويات
XIII-XI	قائمة الجداول
XV- XIV	قائمة الأشكال
أ- هـ	المقدمة
25-1	الفصل الأول: واقع الميزانية العامة في الجزائر
2	تمهيد
7-3	المبحث الأول: أساسيات حول الميزانية العامة للدولة
5-3	المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة
3	الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة
4-3	الفرع الثاني: أهمية الموازنة العامة اقتصاديا واجتماعيا وماليا
5-4	الفرع الثالث: عناصر الموازنة العامة
7-5	المطلب الثاني: تقسيمات الموازنة العامة ومبادئها
6-5	الفرع الأول: تقسيمات (تبويب) الموازنة العامة
7-6	الفرع الثاني: مبادئ (قواعد) الموازنة العامة
24-8	المبحث الثاني: أدوات الميزانية العامة في الجزائر
18-8	المطلب الأول: الإيرادات العامة
8	الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة
16-8	الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة في الجزائر
18-16	الفرع الثالث: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2013)
24-19	المطلب الثاني: النفقات العامة
19	الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

22-19	الفرع الثاني: أنواع النفقات العامة في الجزائر
24-23	الفرع الثالث: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2013)
25	خلاصة الفصل
55-26	الفصل الثاني: واقع سوق العمل في الجزائر
27	تمهيد
39-28	المبحث الأول: الإطار النظري حول سوق العمل في الجزائر
36-28	المطلب الأول: مؤشرات سوق العمل في الجزائر
30-28	الفرع الأول: مفهوم سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه
36-29	الفرع الثاني: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر
39-37	المطلب الثاني: خصائص سوق العمل في الجزائر
54-40	المبحث الثاني: دور الدولة في تحسين مؤشرات سوق العمل في الجزائر
45-40	المطلب الأول: الآليات والهيكل التي خلقتها الدولة لدعم التشغيل
54-46	المطلب الثاني: دور برامج الاستثمارات العمومية في دعم التشغيل
47-46	الفرع الأول: دور الاستثمارات العامة في النمو الاقتصادي والتشغيل
49-47	الفرع الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساته على التشغيل والبطالة
52-50	الفرع الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وانعكاساته على التشغيل والبطالة
54-52	الفرع الرابع: برنامج التنمية الخماسي وانعكاساته على التشغيل والبطالة
55	خلاصة الفصل
81-56	الفصل الثالث: الاستراتيجيات البديلة لخلق فرص العمل في ظل الأزمة النفطية الراهنة
57	تمهيد
66-58	المبحث الأول: الجباية البترولية كمصدر لتمويل الموازنة العامة للدولة
60-58	المطلب الأول: أهمية الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة للدولة
59-58	الفرع الأول: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014- 2016)
60-59	الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014- 2016)
66-61	المطلب الثاني: الأزمة النفطية الراهنة وانعكاساتها على الجباية البترولية
64-61	الفرع الأول: تطور الأزمة النفطية وأسبابها
66-65	الفرع الثاني: تداعيات الأزمة النفطية على الجباية البترولية

80-66	المبحث الثاني: الاستراتيجيات البديلة لخلق فرص العمل
72-66	المطلب الأول: ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر
68-66	الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها في الجزائر
71-69	الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر
72-71	الفرع الثالث: تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لخلق فرص العمل في الجزائر
80-72	المطلب الثاني: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
74-72	الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته
76-74	الفرع الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل
78-77	الفرع الثالث: تطور بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
80-79	الفرع الرابع: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
81	خلاصة الفصل
85-82	الخاتمة
96-86	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الفرق بين الميزانية الخاصة بالمشروع والميزانية العامة للدولة	5
2-1	الدخل الخاضع للضريبة ومعدلها	9
3-1	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013	17
4-1	حصة إيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات في الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2013	18
5-1	تطور النفقات الجارية في الجزائر خلال الفترة 2000-2013	23
6-1	تطور نفقات رأس المال في الجزائر خلال الفترة 2000-2013	24
1-2	تطور بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	31
2-2	توزيع عدد المشتغلين حسب الوضعية المهنية خلال الفترة 2001-2017	33
3-2	توزيع عدد المشتغلين حسب قطاع النشاط الإقتصادي خلال الفترة 2001-2017	35
4-2	توزيع عدد المشتغلين حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2004-2017	36
5-2	مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) (مليار دج)	48
6-2	تطور بعض الجامعات الكلية (2000-2004)	49
7-2	توزيع مبالغ برنامج دعم النمو حسب مجالات الإستثمار خلال الفترة (2005-2009)	51
8-2	تطور بعض الجامعات الكلية (2005-2009)	52
9-2	تطور بعض الجامعات الكلية (2010-2013)	54
1-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2016	59
2-3	حصة إيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات في الإيرادات العامة خلال الفترة 2014-2016	59
3-3	تطور النفقات الجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2016	60
4-3	تطور نفقات رأس المال في الجزائر خلال الفترة 2014-2016	60
5-3	تطور أسعار النفط في الجزائر (صحاري بلاند) خلال الفترة 2000-2013	62

قائمة الجداول

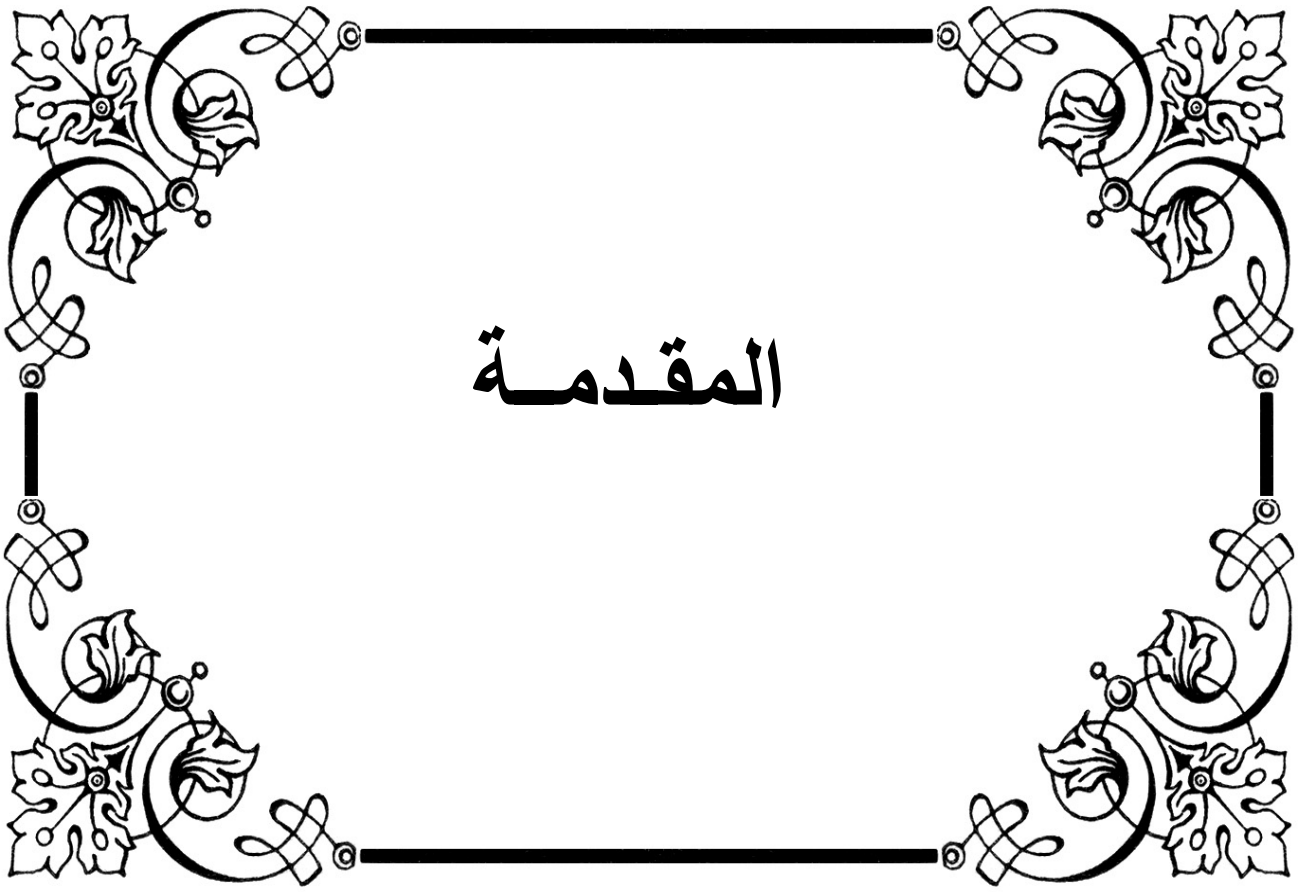
63	تطور أسعار النفط في الجزائر (صحاري بلاند) خلال الفترة 2014-2017	3- 6
67	تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري	3- 7
76	التأثير المباشر وغير مباشر للتوظيف للإستثمارات الأجنبية	3- 8
77	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 2001- 2016	3- 9

قائمة الأشكال



قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	المبادئ الأساسية للميزانية العامة	1 -1
15	أنواع القروض العامة	2 -1
19	أنواع النفقات العامة في الجزائر	3 -1
37	أقسام سوق العمل الجزائري	1 -2
41	هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر	2 -2
78	تطور بعض مؤشرات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2001-2016	1 -3



المقدمة

مدخل للموضوع:

تعتبر الموازنة العامة المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها، في جميع المجالات على اختلاف أنواعها، فمن أجل أن تحقق الدولة أهدافها لا بدّ أن تحقق كل من سياسة الإنفاق ثم تحدد الإيرادات التي تفي لتحقيق تلك النفقات، حيث أنّ الموازنة هي الوسيلة القانونية التي تستخدمها الدولة بغرض إقامة تنسيق بين النفقات والإيرادات قصد الوصول إلى التوازن المالي والاقتصادي الذي يسمح بتحقيق أهداف المجتمع، ونظرًا لارتباط الموازنة العامة بالجباية البترولية فإنّ الانخفاض الحاصل في أسعار النفط والمتبوع بعاملي العرض والطلب أدى إلى إعادة التفكير في الحلول المناسبة لتفادي الوقوع في أزمة اقتصادية اجتماعية عميقة والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

كما شهد سوق العمل في الجزائر اضطرابًا شديدًا واختلالًا حادًا تمثل في الفجوة الواسعة بين العرض والطلب على العمل، وكانت أزمة البطالة من أهم مظاهر هذا الاختلال لذا كان لزامًا على الحكومة الجزائرية الأخذ بجميع التدابير اللازمة لتفعيل سياساتها التشغيلية، وذلك بخلق الأجهزة والآليات التي تمكّنها من الحد من النتائج السلبية التي خلفتها برامج الإصلاح الاقتصادي، فتم استحداث عدّة أجهزة إدارية لتسيير قضايا التشغيل والبطالة ومنها نذكر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و وكالة التنمية الاجتماعية.

أولاً- تحديد وصياغة الإشكالية:

يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

" ماهي الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها الجزائر لخلق فرص العمل في ظل الضغوط الراهنة على الموازنة العامة للدولة".

وينتفع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تؤثر الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر؟

- ما هو واقع سوق العمل في الجزائر ودور التدخل الحكومي في أدائه؟

- ماهي أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها الجزائر لخلق فرص العمل في ظل الأزمة النفطية الراهنة؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

تمثل الجباية البترولية نسبة هامة من الإيرادات الإجمالية للموازنة العامة للدولة وبالتالي تتأثر النفقات العامة بتغير قيمة تلك الجباية.

الفرضية الثانية:

شهدت معدلات البطالة انخفاضا هاما خلال السنوات الماضية وكان للتدخل الحكومي الكبير دورا كبيرا في ذلك.

الفرضية الثالثة:

يُعتبر القطاع الخاص القطاع الذي يُمكن التعويل عليه في خلق فرص العمل في ظل تقلص الدور الحكومي في سوق العمل في ظل الأزمة النفطية الراهنة.

ثالثا- أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- كون أسواق العمل أحد أهم المواضيع الحساسة لما تعرفه من تحولات كبيرة بالإضافة إلى تقديم صورة واضحة حول سوق العمل في الجزائر ودور الدولة في تحسين مؤشراتته.

- تقديم صورة واضحة حول الموازنة العامة للدولة.

- التطرق إلى أهم الاستراتيجيات البديلة التي لها دور في خلق فرص العمل.

أما عن الأسباب التي دفعتنا إلى تناول مثل هذا الموضوع فهي:

- كون الموضوع يتماشى مع تخصص إدارة مالية.

- الأهمية المتزايدة لسوق العمل في الجزائر.

- أن القطاع الخاص من بين أهم القطاعات التي يمكن أن تتبعها الجزائر لخلق فرص العمل في ظل الأزمة النفطية الراهنة.

- تنمية المعارف الشخصية حول الموضوع.

رابعاً- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة للدولة.

- بحث مختلف الجوانب المتعلقة بأسواق العمل وإيجاد مختلف الاستراتيجيات لخلق فرص العمل في الجزائر.

- الوصول إلى نتائج يتم على أساسها اقتراح التوصيات المناسبة.

خامساً- منهجية الدراسة ومصادر البيانات:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة العلمية للإشكالية المطروحة اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج الأخرى عند الاقتضاء. وتم الاعتماد أيضا على عدة أدوات من بينها الكتب ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه فضلا على مختلف المراجع ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى مختلف البيانات والإحصائيات الرقمية الصادرة عن الجهات الرسمية كبنك الجزائر.

سادساً- الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات أجزاء فرعية متعلقة بهذا الموضوع:

- دراسة من إعداد ريغي هشام: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل(حالة القطاع الصناعي في الجزائر) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2014- 2015: وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تخلق إلا القليل من مناصب العمل ويكاد دورها يكون هامشياً في حل أزمة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

- دراسة من إعداد شباح رشيد: ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011- 2012: توصل الباحث إلى أنّ سياسة التشغيل المتبعة في الجزائر تعتمد الطرفية والمعالجة الشكلية لأزمة البطالة من خلال التركيز على برامج التشغيل المؤقت، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تساعد وينسب قليلة في خلق مناصب عمل دائمة عن طريق الإدماج.

- دراسة من إعداد بوهزاة محمد وبن سديرة عمر: الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة(حالة الجزائر)، الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008: توصل الباحثان إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد في توفير مناصب الشغل، رفع المستوى المعيشي للمواطن وتحسين قدرته الشرائية وتغيير نمط معيشته. لذلك تحاول الجزائر أن تجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال توفير كل الوسائل والضمانات، وخاصة توفير المناخ اللازم لذلك.

- دراسة من إعداد عقبة عبد اللاوي ونور الدين جوادي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل(حالة الجزائر)، الملتقى الدولي: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012: توصل الباحثان إلى أنّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد برز كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي مما ساهم في تحسينها وتزايد عددها، والذي أدى بدوره إلى المساهمة في توفير فرص عمل كبيرة للأفراد مما أدى إلى المساهمة في توفير مناصب شغل وتحقيق عدالة في توزيع هذه الفرص على الأقاليم المختلفة، وكانت المحصلة النهائية لذلك خفض معدلات البطالة.

سابعاً - صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات خاصة في قصر الفترة الممنوحة للقيام بالبحث واتساع موضوع الدراسة.

ثامناً - أقسام الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى 3 فصول: نتناولنا في الفصل الأول واقع الميزانية العامة في الجزائر أما في الفصل الثاني فنتناولنا واقع سوق العمل في الجزائر أما فيما يخص الفصل الثالث فتطرقنا إلى الاستراتيجيات البديلة لخلق فرص العمل في ظل الأزمة النفطية الراهنة.



الفصل الأول:

واقع الميزانية العامة في

الجزائر

تمهيد:

لقد ظهرت الموازنة العامة عملياً بظهور الدولة، وعرفت عدّة تطورات قبل أن تأخذ شكلها ومضمونها الحديث، حيث أنّ فكرة إعداد موازنة لنفقات وإيرادات الدولة عن فترة مقبلة وبالصّورة التي هي عليه حالياً فكرة حديثة العهد، كما تعتبر الموازنة العامة للدولة بمثابة خطّة مدروسة في ضوء احتياجات وإمكانيات الوزارات والأقاليم والمحافظات.

وقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية حيث تعود أهمية الإيرادات العامة في كونها تمثّل الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من أجل تغطية نفقاتها العامة كما تعود أهمية النفقات العامة في كونها الأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها. وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أساسيات حول الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثاني: أدوات الميزانية العامة في الجزائر.

المبحث الأول: أساسيات حول الميزانية العامة للدولة

سنتناول في هذا المبحث مطلبين حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى ماهية الموازنة العامة للدولة، كما سنتناول في المطلب الثاني تقسيمات الموازنة العامة ومبادئها.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى أهميتها وعناصرها.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة

هناك عدة تعريفات للموازنة العامة للدولة نذكر منها:

التعريف 01: تعرف الموازنة العامة بأنها: "خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة، غالباً سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية."¹

التعريف 02: كما عرفت الموازنة العامة على أنها: "تمثيل للنفقات الحكومية والإيرادات الحكومية المتوقعة خلال فترة قادمة، عادة سنة مالية."²

التعريف 03: كما عرفت الموازنة العامة للدولة بأنها: "البرنامج المالي الذي يتضمن مجموعة التقديرات المعتمدة للإيرادات والمصروفات العامة، عن سنة مالية قادمة لتحقيق أغراض النشاط العام."³

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن: الموازنة العامة للدولة هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها، خلال فترة زمنية مستقبلية، وذلك بغرض تحقيق الأهداف العامة.

الفرع الثاني: أهمية الموازنة العامة اقتصاديا واجتماعيا وماليا

لم تعد الموازنة مجرد جداول رقمية تشير إلى النفقات والإيرادات وإنما غدت خطة الحكومة الشاملة لسياستها في المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تزايدت بتزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية.⁴

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري و طاهر موسى الجنابي: إدارة الموازنات العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص12.

² خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2014، ص 322.

³ زياد زنبوعه ومنى خالد فرحات: بدائل تمويل عملية التنمية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص288.

⁴ زينب كريم الداودي: دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ودار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2013، صص 43-46.

فمن الناحية الاقتصادية فإنّ أرقام الموازنة تكشف عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق نسبة حجم الموازنة إلى الدخل القومي، ومن ثمّ فإنّ دورها في التوازن الاقتصادي يأتي من خلال تأثيرها في الاقتصاد عن طريق النفقات والإيرادات بوصفها تمثل إضافات أو اقتطاعات من القوة الشرائية لدى المجتمع.

كما تكمن الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة للدولة بصورة أساسية في التوزيع الأولي للدخل القومي وفي إعادة توزيعه، من خلال التخطيط السليم للإنفاق العام وانعكاسه في القانون السنوي للموازنة العامة وتنفيذه وفق القواعد القانونية التي ينص عليها قانون الموازنة والتعليمات الصادرة بموجبه.

وتبرز الأهمية المالية للموازنة في كونها تفصح بجلاء عن حقيقة الوضع المالي للدولة، فتوازن الموازنة يشير إلى سلامة ذلك الوضع إذا كان ذلك التوازن حقيقياً، كما قد يشير الفائض إلى الرخاء الاقتصادي، وعلى العكس من حالة العجز إذا لم يكن ذلك العجز مقصوداً.

الفرع الثالث: عناصر الموازنة العامة

وتتمثل في النقاط التالية¹:

- 1- الموازنة تقدير مفصّل لإيرادات الدولة ونفقاتها، أي أنّها تبيّن الأرقام التفصيلية لإيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة ولا تكتفي بطرح الأرقام الإجمالية.
 - 2- أنّها تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادي والاجتماعي.
 - 3- خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة تتفق مع الخطط الاقتصادية والتنموية للدولة.
 - 4- الموازنة وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة، وقطاعات الاقتصاد القومي الأربعة (القطاع العائلي، قطاع الأعمال، القطاع الحكومي، قطاع العالم الخارجي).
 - 5- الموازنة أداة للرقابة المالية العامة على المال العام وتقييم الأداء لتمكين إدارات الحكومة من القيام بمهامها على أفضل وجه.
 - 6- الموازنة وسيلة هامة لاستغلال الموارد بشكل أمثل.
- ويبيّن الجدول التالي الفرق بين الميزانية الخاصّة بالمشروع والميزانية العامة للدولة:

¹ محمود حسين الوادي: تنظيم الإدارة المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص23.

الجدول رقم 1- 1: الفرق بين الميزانية الخاصة بالمشروع والموازنة العامة للدولة

الميزانية العامة للدولة	الميزانية الخاصة بالمشروع
<ul style="list-style-type: none"> ■ تبين ما تعتمزم الحكومة إنفاقه وما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في الفترة المقبلة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ عبارة عن وثيقة مالية تعبّر عن المركز المالي الحقيقي للمشروع في لحظة معينة.
<ul style="list-style-type: none"> ■ تعبير مالي عن برنامج عملي لمرحلة قادمة تمت مناقشته من قبل السلطة التشريعية قبل اعتماده. الموازنة هي الأساس في تطبيق فكرة الميزانية التقديرية في المنشآت الخاصة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تعكس حقيقة الوضع المالي (الموقف) في لحظة معينة وفقاً لأسس محاسبية معينة وبالتالي فهي تتناول أمر واقع لا مفر من الاعتراف به ومن تم لا مبرر لاعتماده مادام ليس بالإمكان رفضه.
<ul style="list-style-type: none"> ■ الموازنة تهدف إلى تحقيق أغراض وأهداف اجتماعية واقتصادية تنموية. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ الميزانية تهدف إلى تحقيق الربح.

المصدر: محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام: مبادئ المالية العامة، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 159.

المطلب الثاني: تقسيمات الموازنة العامة ومبادئها

هناك العديد من التقسيمات للموازنة العامة، كما أنّ لها العديد من المبادئ نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: تقسيمات (تبويب) الموازنة العامة

يقصد بتقسيمات الموازنة الطرق المختلفة التي يتم بها عرض النفقات والإيرادات على البرلمان من أجل التعرف على هيكلها ومعرفة مدى توظيفها ومساهمتها في تحقيق أهداف خطة التنمية، وتعرض الموازنة العامة في خمسة أنواع من التقسيمات تختلف باختلاف الغرض منها¹:

1- التبويب الإداري: بموجب هذا التبويب يتم إظهار التخصّصات المعتمدة في الموازنة حسب الإدارة التي ستقوم بالإنفاق والجباية، أي يعطي مقدار الإعتمادات الخاصة بالإدارة كالوزارة أو الهيئة العامة أو المديرية العامة.

2- التبويب الاقتصادي: وبمقتضاه يتم التمييز بين النفقات والإيرادات الجارية والنفقات والإيرادات الرأسمالية، وبفيد هذا النوع من التبويب في معرفة نسبة استخدامات المواد فالنفقات الجارية هي التي تستهلك حال استعمالها أو لمدة تقل عن سنة والتي تتمثل في المستلزمات الخدمية والمستلزمات السلعية، أمّا النفقات

¹نور محمد لمين: دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص تدبير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص ص24، 25.

الرأسمالية فهي التي تستخدم لأكثر من استعمال واحد والمدة أكثر من سنة واحدة والتي تتمثل في الموجودات الثابتة كالمباني والمكائن والأراضي.

3- التبويب النوعي: ويعتمد هذا التبويب على توزيع التخصيصات أو الإيرادات حسب نوع النفقة أو الإيراد أي تظهر التخصيصات باسم النفقة كأن يخصص اعتماد للرواتب وآخر للضيافة و..... وبالنسبة للإيرادات يجري الشيء نفسه كأن يقدر مبلغ معين كإيراد من ضريبة الدخل وآخر من ضريبة العقار وهكذا.

4- التبويب الإقليمي: يقصد بهذا النوع من التبويب توزيع النفقات والإيرادات وفقاً لأقاليم البلد أو مناطقه بهدف معرفة مقدار حصة كل إقليم أو محافظة من حجم النفقات العامة لذلك البلد من جهة ومقدار مساهمة ذلك الإقليم في الإيرادات العامة من جهة أخرى من أجل توزيع النفقات العامة على جميع أجزاء البلد المعني بصورة عادلة وحسب احتياجاتها.

5- التبويب الوظيفي: وبموجبه يتم توزيع النفقات العامة في الموازنة حسب وظيفة النفقة إذ توجد هناك وظائف رئيسية للحكومة تخصص لها المبالغ بغية إنجازها لخدمة المواطنين والاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: مبادئ (قواعد) الموازنة العامة

هناك العديد من المبادئ نذكر منها:

1- مبدأ وحدة الموازنة (مبدأ الوحدة): يقتضي وجوب إدراج جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة بصورة مبسطة في موازنة واحدة ويعني بعبارة أخرى عدم تعدد موازنات الدولة.¹

2- مبدأ سنوية الموازنة العامة: المقصود بمبدأ سنوية الموازنة أنها تعد عن سنة قادمة وأنها يجب أن تأخذ موافقة السلطة التشريعية كل عام، وفترة العام هي فترة تكفي لتغطي جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على النفقة العامة.²

3- مبدأ شمول (عمومية) الموازنة: يقصد بمبدأ شمول الموازنة أو الموازنة الإجمالية أن تشمل موازنة الدولة جميع نفقاتها، جميع إيراداتها دون إخفاء أو سهو ودون إجراء أي خصم أو تقاص بين أي إيراد من إيرادات الدولة وأي نفقة من نفقاتها.³ والأخذ بشمولية الميزانية العامة من خلال عموميتها يستند إلى أساسين مهمين كذلك، وهما الأساس المالي والأساس السياسي حيث أن الأساس المالي يقتضي التعرف على كافة

¹ أحمد زهير شامية وخالد الخطيب: المالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 260.

² أسامة خيري: الإدارة العامة، ط1، دار الرية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 235.

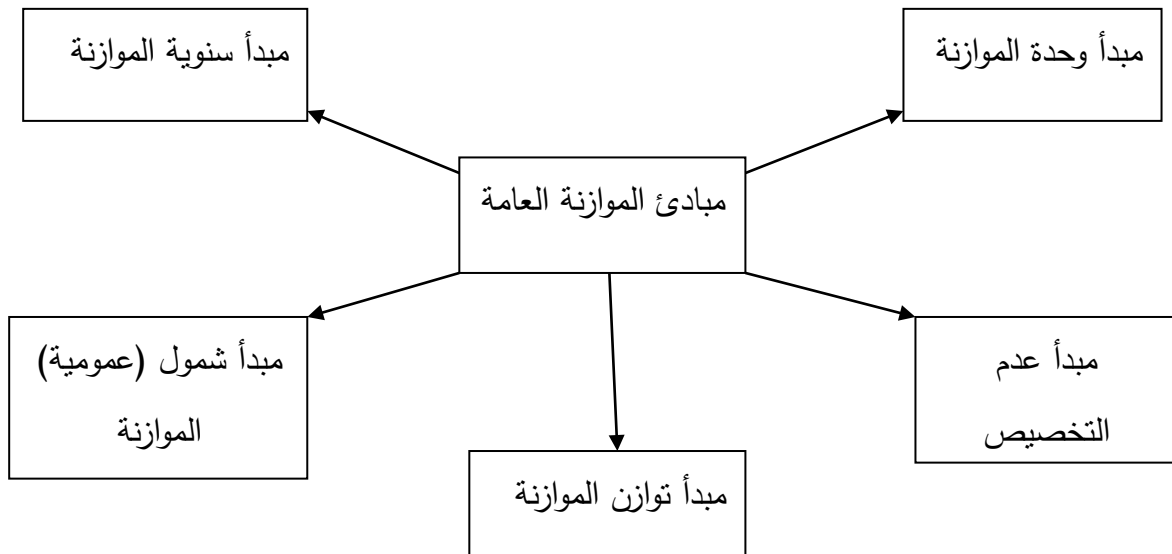
³ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2007، ص 281.

التفاصيل الخاصة بالإيرادات وكذا التفاصيل الخاصة بالنفقات، وكذلك يتيح الأساس السياسي إمكانية مناقشة السلطة التشريعية الشاملة لعموم الإيرادات وعموم المصروفات واعتمادها بتفصيلاتها.¹

4- مبدأ توازن الموازنة: ويقصد بهذا المبدأ أن يتساوى جانب الإيرادات المتوقعة مع جانب النفقات المتوقعة أي أنّ مجموع الإيرادات يجب أن لا يزيد عن النفقات فيحقق فائضا وأنّ مجموع النفقات يجب أن لا يزيد عن الإيرادات فتحقق عجزاً.²

5- مبدأ عدم التخصيص: يعني وجوب عدم تخصيص إيراد معين لسد نفقة معينة، ولعلّ الحكمة من وضع هذه القاعدة هو تقادي الإسراف في حالة زيادة الإيرادات العامة على ما يجب سده من إنفاق أو حالة العكس في حالة انخفاض حصيلة الإيرادات العامة قد يؤدي إلى عدم تقديم الخدمات الهامة، كما تساعد هذه القاعدة في عدالة الإنفاق العام فلا تحصل جهة إنفاق على تخصص أكبر من غيرها مما يساعد على تحقيق أهداف الدولة حسب الأولويات.³

الشكل رقم 1-1: المبادئ الأساسية للموازنة العامة



المصدر: من إعداد الباحثين.

¹فليح حسن خلف: المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع وجمادى للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 292.

²تجم عبد عليوي: دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القادسية، 2007، ص 4.

³سالكي سعاد: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 46.

المبحث الثاني: أدوات الميزانية العامة في الجزائر

تتمثل أدوات الموازنة العامة في الإيرادات العامة والنفقات العامة وسنتناول في هذا المبحث مطلبين حيث خصصنا المطلب الأول للإيرادات العامة كما سنعالج في المطلب الثاني النفقات العامة.

المطلب الأول: الإيرادات العامة

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الإيرادات العامة وأنواعها وتحليل تطورها في الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة

هناك العديد من التعاريف للإيرادات العامة نذكر منها :

التعريف 01: تعرف الإيرادات العامة على أنها: "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة و وضع سياستها المالية موضع التنفيذ".¹

التعريف 02: الإيرادات العامة "تمثل جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفقتها السيادية سواء أكانت نظير الخدمات التي تقدمها إلى الأفراد (الرسوم) أو بدون مقابل (الضرائب) فضلاً عن إيرادات أملاك الدخل (دخل الدومين ويقسم إلى عام وخاص) وكذلك القروض العامة سواء الداخلية أو الخارجية".²

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أنّ الإيرادات العامة هي جميع الأموال التي تدخل للخزينة العمومية للدولة وذلك لتغطية النفقات العامة.

الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة في الجزائر

تتكوّن الإيرادات العامة في الجزائر من العديد من الأنواع نذكر منها:

1- الموارد العادية: وتتكوّن من:

1- 1- الإيرادات الجبائية: عبارة عن مجموع الاقتطاعات الجبائية التي تتحملها الدولة وتشمل على:

¹ شباح رشيد: ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 38.

² عدنان حسين الخياط وآخرون: اقتصاديات الموازنة العامة (الجزء الأول)، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص43.

1-1- أ- الضرائب:

- **تعريف الضريبة:** هي اقتطاع مالي أو عيني تفرضه الدولة على المكلفين بها بصورة جبرية ونهائية بدون مقابل مباشر¹، وفقاً لمقدرته على الدفع مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة للحكومة وفي إنجاح تدخل الدولة لتحقيق أهداف معينة.²

وتنقسم الضرائب إلى نوعين ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة:

الضرائب المباشرة: هي الضريبة التي تفرض على دخول الأفراد من المنبع وتتميز الدخول التي تفرض عليها هذه الضرائب بالثبات والاستقرار نسبياً وكذلك تعمل على تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع.³

ومن بين الضرائب المباشرة نجد الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

الضريبة على الدخل الإجمالي: تنص المادة رقم 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.⁴ وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة وضريبة تصاعدية في بعض المداخل وثابتة في مداخل أخرى.

الجدول رقم 1- 2 : الدخل الخاضع للضريبة ومعدلها

معدل الضريبة	الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0	لا يتجاوز 120000
20	من 120001 إلى 360000
30	من 360001 إلى 1440000
35	أكثر من 1440000

المصدر: ناصر مراد: تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، العدد 09، 2009، ص 66.

¹ ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2011، ص 39.

² عدنان تالية النعيمي وآخرون: الإدارة المالية، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص 55.

³ ياسر صالح الفريحات: المحاسبة في علم الضرائب، الطبعة العربية 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2009، ص 20، 21.

⁴ منشورات صادرة عن المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص 10.

الضريبة على أرباح الشركات: تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات."¹

الضرائب غير المباشرة: وهي الضرائب التي يمكن للمكلف نقل عبئها إلى الغير، بمعنى أنه يمكن أن يكون المكلف الفعلي بها غير المكلف القانوني.² حيث تفرض بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة (الدخل أو رأس المال وليس على ذات وجود الثروة).³

1-1- ب- الرسوم:

- **تعريف الرسم:** يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تجبيه الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى جبراً من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم ومقابل نفع خاص عاد عليهم من هذه الخدمة.⁴

وتشتمل الرسوم في الجزائر على **الرسم على رقم الأعمال** حيث تنص المادة 15 من قانون الرسوم على رقم الأعمال على مايلي⁵: "يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف والحقوق والرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته."

كما أنّ الرسم على رقم الأعمال يحتوي على الرسم على القيمة المضافة أساساً والرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المنتوجات البترولية حيث نجد أنّ:

الرسم على القيمة المضافة: أسس في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) وذلك نتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملائمته مع الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني.⁶ ويعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة للاستهلاك

¹ منشورات صادرة عن المديرية العامة للضرائب، المرجع نفسه، ص32.

² عبد المجيد قدي: دراسات في علم الضرائب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص 33.

³ عزمي يوسف خطاب: الضرائب ومحاسبتها، ط1، دار الإعمار العلمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 97.

⁴ عادل العلي: المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط2، دار إثناء للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان، 2011، ص 106.

⁵ منشورات صادرة عن المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁶ ناصر مراد: تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص70.

تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر، تحصل هذه الضريبة بصفة منتظمة كلما تمت معاملة خاضعة للرسم.¹

الرسم الداخلي على الاستهلاك: تنص المادة 25 من قانون الرسوم على رقم الأعمال على مايلي: "يؤسس رسم داخلي على الاستهلاك يتكون من حصة ثابتة ومعدل نسبي يطبق على المنتوجات".²

بالإضافة إلى الرسوم التي يدفعها الأفراد مقابل خدمات عامة مثل تسجيل المواليد وتسجيل نقل ملكية العقارات.³

1-1 - ج- حقوق التسجيل والطابع:

تنص المادة 02 من قانون التسجيل على مايلي: تكون رسوم التسجيل ثابتة أو نسبية أو تصاعدية تبعاً لنوع العقود ونقل الملكية الخاضعة لهذه الرسوم.⁴

فحقوق التسجيل هي الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة وخصوصاً العقود الرسمية القضائية المتضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية وعقود نقل الملكية وحق الانتفاع بالمنقولات أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار وحقوق التأسيس.

أما **حقوق الطابع** فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات المدفوعة في شكل الطابع الجبائية أو الدمغة.⁵ وذلك بمقتضى الأمر رقم 76-03 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1396 الموافق ل09 ديسمبر سنة 1976 المتضمن قانون الطابع.⁶

¹ أحجار مبركة: أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص71.

² منشورات صادرة عن المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص16.

³ Pric, Il : الموسوعة الاقتصادية المسيرة، دار الكتاب الحديث، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، القاهرة - الكويت - الجزائر، 2010، ص323.

⁴ منشورات صادرة عن المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص6.

⁵ ولهي بوعلام: أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الجزء الثاني)، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013، ص258.

⁶ القانون رقم 76-03 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1396 الموافق ل09 ديسمبر سنة 1976، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 20، 02 ربيع الثاني عام 1430هـ - 29 مارس سنة 2009 م، ص24.

1-1- د- الحقوق الجمركية:

جاءت حسب القانون رقم 79- 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك.¹ حيث تخضع لها جميع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها.

1- 2- الإيرادات العادية:

تعرف **الإيرادات العادية** بأنها: " تلك الإيرادات التي تتكرر وبصفة دورية في الموازنة كل سنة، ويمكن تحديد قدرها بصفة تقريبية عند إعداد الموازنة كل عام."² وتتقسم الإيرادات العادية إلى:

1- 2- أ- دخل أملاك الدولة (الدومين):

- يقصد **بالدومين** كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالاً عقارية أو منقولة، وعليه ينقسم الدومين إلى دومين عام و دومين خاص .

الدومين العام: يشمل جميع الأموال التي تمتلكها الدولة (أو الأشخاص العامة الأخرى) والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام مثل الطرق والحدائق العامة.....وعادة ما لا تتقاضى الدولة ثمنًا مقابل استعمال الأفراد لهذه الأموال.³

الدومين الخاص: ويقصد بالدومين الخاص الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع لأحكام القانون الخاص، ويُدّر الدومين الخاص على عكس الدومين العام إيرادًا ولذلك فإنه يشكل مصدرًا للإيرادات العامة.⁴ ويشمل الدومين الخاص مايلي:

¹ القانون رقم 79- 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 72، 19 ربيع الأول عام 1437هـ- 31 ديسمبر سنة 2015 م، ص15.

² خليف عيسى: هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 44.

³ مفتاح فاطمة: تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص25.

⁴ حياة بن إسماعيل: تطوير إيرادات الموازنة العامة، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2009، ص21.

الدومين المالي: ويقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية أي من الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات، وتدرّ هذه الأوراق المالية أرباحًا وفوائد تدخل ضمن دخل أملاك الدولة ويعتبر هذا النوع من أحدث أنواع الدومين الخاص.¹

الدومين العقاري: أملاك الدولة من العقارات والغابات والمناجم... الخ.²

الدومين الصناعي والتجاري: أملاك الدولة من المؤسسات التجارية والصناعية.³

1-2- ب- الإعانات:

تعدّ الإعانات مصدر من مصادر الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة وقد تكون الإعانات داخلية (Internal Subsidies) يقدمها الأفراد بدافع وطني لمساندة الحكومة في أداء مهامها ومواصلة مسيرتها في خدمة المجتمع ورفع مستوى رفاهيته، إلا أنّ حصة هذه الإيرادات العامة منخفضة جدًا في أغلب الأحوال مما يقلّل من أهميتها، كما قد تكون الإعانات خارجية (Extenal Subsidies) من أفراد أو دول أجنبية.⁴ وهناك الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمنتجين وذلك بقصد تخفيض تكاليف الإنتاج وتكون تلك الإعانات إما دعمًا ماديًا (مباشرًا) أو تقديم امتيازات معينة كدعم (غير مباشر) كالإعفاءات الضريبية أو تقديم التسهيلات الائتمانية.⁵

1-3- الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير العادية):

تلجأ الدولة إلى سياسة عجز الموازنة أي تتفق أكثر من الإيراد العادي الذي يمكن أن تحصل عليه وتمويل هذا العجز عن طريق القروض العامة أو الإصدار الجديد.⁶

¹ حياة بن إسماعيل، المرجع نفسه، ص22.

² حسين محمد سمعان وآخرون: المالية العامة (من منظور إسلامي)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص86.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ علي خليل وسليمان اللوزي: المالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013، ص293.

⁵ محمود حسين الوادي وإسماعيل يونس يامين: اقتصاديات الأعمال، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص41.

⁶ محمد مروان الشمان وآخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص311.

1- 3- أ- القروض:

- **تعريف القرض:** يعرف القرض " بأنه ثقة يمنحها البنك إلى عميله أي يضع تحت تصرف شخص مادي أو معنوي مبلغاً من المال مع وجوب تسديده بفائدة¹، كما يمثل استئانة أحد أشخاص القانون العام سواء كان هذا الشخص الدولة أو ولاية أو بلدية أموالاً من الغير سواء كان هذا الغير مواطنين أو مؤسسات مالية (بنوك) مع التعهد برد هذه الأموال علاوة على فائدة محددة (اسمية) تعتبر بمثابة مكافآت على إقراض الدولة.²

وتنقسم القروض العامة إلى:

القروض الاختيارية: الأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية، وهي تشير إلى تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد بصفة إرادية أو اختيارية، حيث يكون الأفراد أحراراً في تقرير الاكتتاب أو عدم الاكتتاب في القرض العام، وبالتالي تستطيع الدولة عن طريق القرض العام الاختياري الحصول على ما تحتاج إليه من أموال دون أن تستخدم سلطة الجبر في ذلك، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتسديد قيمة الدين مع الفوائد وفقاً لشروط العقد.³

القروض الإجبارية: هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد بصفة إلزامية أو إكراهية، حيث تمارس الدولة صلاحياتها وسلطاتها القانونية في هذه الحالة وتجبر الأفراد والهيئات على الاكتتاب في هذه القروض، وتلجأ الدولة عادة إلى هذا النوع من القروض في حالات الطوارئ مثل: الحروب، الأزمات وخلال فترات التضخم من أجل تخفيض حجم القدرة الشرائية المتاحة للأفراد.⁴

¹السعيد دراجي: صيغة السلم تقنية بديلة للقرض في تمويل المشاريع الصغيرة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الاقتصادي الدولي الأول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية (الجزء الثاني)، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، المنعقد يومي 5- 6 ماي 2009، ص15.

²أحمد عبد السميع علام: المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)، ط1، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص192.

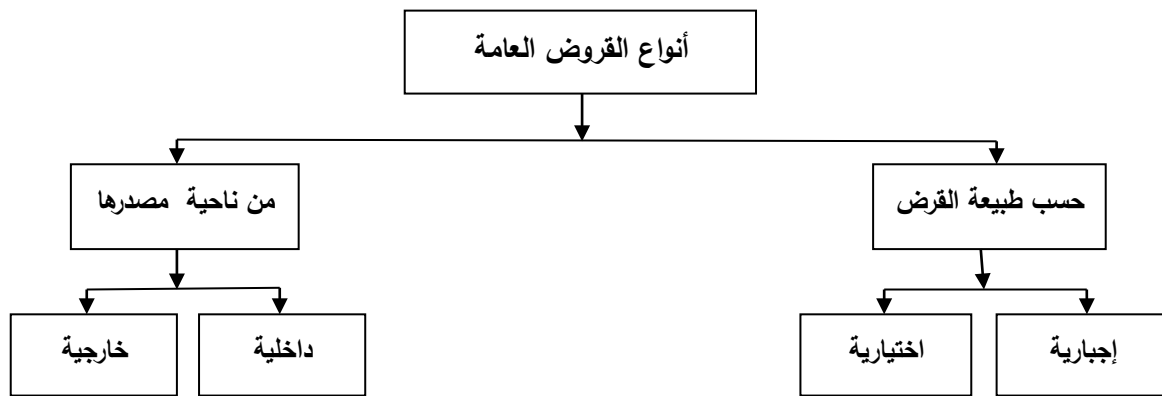
³معط الله أمال: آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص45.

⁴المرجع نفسه، نفس الصفحة.

القروض الداخلية: وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من رعاياها: أشخاص حقيقية ومعنوية، مصارف ومؤسسات مالية أخرى وبعملتها المحلية، كما أنّ الفوائد التي تدفعها عن القروض الداخلية تبقى ضمن دائرة الدخل القومي ولا تسرب إلى الخارج.¹

القروض الخارجية: هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية والهيئات والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) وصندوق النقد الدولي (IMF).²

الشكل رقم 1- 2: أنواع القروض العامة



المصدر: من إعداد الباحثين.

1- 3- ب- الإصدار النقدي الجديد: تلجأ الدولة في الوقت الحاضر إلى تمويل نفقاتها العامة والاستثمارية منها الخاصة إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يطلق عليه بالتمويل بالتضخم ويتم ذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي.

هذا الأسلوب في التمويل لا تلجأ إليه الدولة إلا عندما تعجز إيراداتها العامة الاعتيادية كالضرائب والرسوم والقروض... الخ عن تغطية نفقاتها العامة. وعلى ذلك فإنّ الإصدار النقدي الجديد يتلاءم مع فكرة وجود العجز المنظم في الميزانية العامة.

ويتمثل الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، وتستند الدولة بهذا الصدد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها مع تعيين الكميات التي يمكن إصدارها من النقود.¹

¹ محمد طاقة وهدي العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص 154.

² المرجع نفسه، ص 155.

2- الجباية البترولية (النفطية): تشكّل الجباية النفطية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة. وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الأمريكي. فلما انخفضت أسعار النفط تراجعت وضعيتها الميزانية العامة للدولة، ولما انتعشت الأسعار انتعشت الميزانية.²

الفرع الثالث: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

شهدت الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2013 ارتفاعاً ملحوظاً من 1578,1 مليار دج إلى 5957,5 مليار دج بمعدل نمو 277%. وارتفعت إيرادات المحروقات من 1213,2 مليار دج إلى 3678,1 مليار دج، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أنّ حصتها إلى إجمالي الإيرادات قد انخفضت خلال نفس الفترة من 76,9% إلى 61,7%. كما ارتفعت الإيرادات خارج المحروقات من 364,9 مليار دج بحصة 23,1% سنة 2000 إلى 2279,4 مليار دج بحصة 38,3% سنة 2013 منها 34,1% إيرادات جبائية و4,2% إيرادات غير جبائية.

وهو ما يوضّحه الجدولين التاليين:

¹ عادل فليح العلي: مالية الدولة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012، ص449.

² قدي عبد المجيد: الاقتصاد الجزائري والنفط (فرص أم تهديدات)، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة (الجزء الأول)، المنعقد خلال الفترة 2/1 ربيع الثاني 1429هـ، جامعة فرحات عباس سطيف - الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الموافق لأيام 07/08 أبريل 2008، ص 907.

الجدول رقم 1- 3: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2013

إجمالي الإيرادات العامة (مليار دج)	إيرادات خارج المحروقات (مليار دج)			إيرادات المحروقات (مليار دج)	السنوات/الإيرادات العامة
	إيرادات غير جبائية	إيرادات جبائية	المبلغ الإجمالي		
1578,1	15,4	349,5	364,9	1213,2	2000
1505,5	90,3	398,2	488,5	1001,4	2001
1603,2	112,2	482,9	595,1	1007,9	2002
1974,4	99,4	524,9	624,3	1350,0	2003
2229,7	72,1	580,4	652,5	1570,7	2004
3082,6	83,8	640,4	724,2	2352,7	2005
3582,3	108,2	674,8	783,0	2799,0	2006
3687,8	124,1	766,8	890,9	2796,8	2007
5190,5	136,6	965,2	1101,8	4088,6	2008
3676,0	116,7	1146,6	1263,3	2412,7	2009
4392,9	189,8	1298,0	1487,8	2905,0	2010
5703,4	274,8	1448,9	1723,7	3979,7	2011
6339,3	246,4	1908,6	2155,0	4184,3	2012
5957,5	248,4	2031,0	2279,4	3678,1	2013

المصادر:

- Statistique 2000-2001: Banque d'Algérie, RAPPORT 2004, EVOLUTION ECONOMIQUES ET MONETAIRE, p168.

- Statistique 2002-2006: Banque d'Algérie, RAPPORT 2006, EVOLUTION ECONOMIQUES ET MONETAIRE, p165.

- معطيات من 2007-2011، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في أكتوبر 2012، ص 219.

- معطيات من 2012-2013، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 151.

الجدول رقم 1- 4: حصة إيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات في الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 - 2013

حصة إيرادات العامة %	حصة الإيرادات خارج المحروقات %			حصة إيرادات المحروقات %	السنوات/الحصة في الإيرادات العامة
	إيرادات غير جبائية	إيرادات جبائية	الإجمالية		
100,0	1,0	22,1	23,1	76,9	2000
100,0	6,0	26,5	32,4	66,5	2001
100,0	0,7	30,1	37,1	62,9	2002
100,0	5,0	26,6	31,6	68,4	2003
100,0	3,2	26,0	29,3	70,4	2004
100,0	2,7	20,8	23,5	76,3	2005
100,0	3,0	18,8	21,9	78,1	2006
100,0	3,4	20,8	24,2	75,8	2007
100,0	2,6	18,6	21,2	78,8	2008
100,0	3,2	31,2	34,4	65,6	2009
100,0	4,3	29,5	33,9	66,1	2010
100,0	4,8	25,4	30,2	69,8	2011
100,0	3,9	30,1	34,0	66,0	2012
100,0	4,2	34,1	38,3	61,7	2013

المصادر:

- Statistique 2000-2001: Banque d'Algérie, RAPPORT 2004, EVOLUTION ECONOMIQUES ET MONETAIRE, p169.

- Statistique 2002-2006: Banque d'Algérie, RAPPORT 2006, EVOLUTION ECONOMIQUES ET MONETAIRE, p166.

- معطيات من 2007-2011، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص220.

- معطيات من 2012-2013، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص152.

المطلب الثاني: النفقات العامة

سنتناول في هذا المطلب مفهوم النفقات العامة وكذا أنواعها بالإضافة إلى تحليل تطورها في الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

هناك العديد من التعاريف للنفقات العامة نذكر منها:

التعريف 01: تعرف النفقة العامة على أنها: "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة."¹

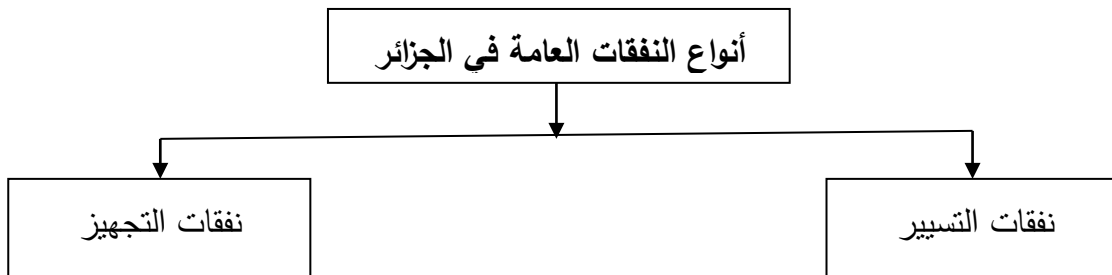
التعريف 02: تعرف على أنها: "مبلغ من المال نقدي كان أو اقتصادي يدرج في الموازنة العمومية للدولة ويعتمد من طرف السلطة التشريعية، تهدف الدولة من ورائها إلى تحقيق المنفعة العامة."²

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أنّ النفقات العامة هي مجموعة من المبالغ النقدية التي يقوم بدفعها الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين بغرض إشباع حاجاتهم وتحقيق نفع عام.

الفرع الثاني: أنواع النفقات العامة في الجزائر

تتكوّن النفقات العامة في الجزائر من نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

الشكل رقم 1 - 3: أنواع النفقات العامة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثتين.

¹فتحي أحمد ذياب عواد: اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص39.

²محمد السعيد بن غنيمية: أثر سياسة الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص39.

1- نفقات التسيير (أي الإدارية): يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتمكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب... الخ.¹ وترتبط مدونة ميزانية التسيير للدولة بوحدة قاعدية مندمجة مع بعضها البعض وهي: العنوان، القسم، الفصل، المادة، الفقرة وهي كالاتي²:

1-1 الفصل: يمثل الفصل الوحدة الأولية لتخصيص الإعتمادات وهو يبوب النفقات حسب طبيعتها أو أغراض استعمالها.

إنّ فكرة تخصيص الفصل تعبّر عن التصور الذي يتم بموجبه كل الإعتمادات التي تسمح بتسوية النفقات التي لها طبيعة واحدة في عمود واحد لوزارة معينة مثلا: الفصل 01-31 في ميزانية التسيير لوزارة ما يجمع كل الإعتمادات المخصصة للتعويضات الأساسية للموظفين العاملين في الإدارة المركزية، ولا يحتوي على أي اعتماد موجه لهدف آخر.

1-2 المواد وال فقرات: تقسم الفصول أو الأبواب بدورها إلى مواد وفقرات ويعتبر المشرع الجزائري المادة كمستوى تنفذ التسيير بحسبه، ويستخدم هذا التقسيم إلى مواد وفقرات من قبل الوزارات من أجل التسيير الحسن لرخص الموازنة. ويجب الإشارة إلى أن التزامات الدفع تتم حسب المواد، وتخضع للرقابة المسبقة للنفقات المخصصة من المراقب المالي، بينما تعطي الأولوية للفصل عندما يتعلق الأمر بالدفع والرقابة من طرف المحاسبين العموميين.

1-3 العنوان: يناسب تجميع الإعتمادات في عناوين الحاجة للعرض التأليفي للنفقات العامة، بما يسمح بمواجهة التقسيم المعمول به على مستوى الفصول، وزيادة على ذلك فإنّه عبر هذا التقسيم لنفقات الميزانية العامة للدولة حسب العناوين، يتم تكريس وجود النظرة الاقتصادية لتقسيم النفقات العامة في ثلاثة أصناف كبيرة هي نفقات تسيير المصالح العمومية، نفقات التحويل، ونفقات رأس المال.

1-4 الأقسام: ويوزع العنوان إلى أقسام تتناسب مع معايير متنوعة إدارية، وظيفية، اقتصادية أو قطاعية ويساعد التبوب إلى أقسام على سهولة التمييز بين مختلف أصناف النفقات، ولكنّه يسمح أيضا بمتابعة أهداف محددة تتغير حسب طبيعة النفقات.

¹ محرز محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 66.

² بن نوار بومدين: النفقات العامة على التعليم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص ص26-28.

وتنقسم نفقات التسيير إلى 4 أبواب هي¹:

باب 1: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

ويشمل هذا النوع الأجزاء التالية: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)، الدين الداخلي، ديون عائمة (قوائد سندات الخزينة)، الدين الخارجي، ضمانات من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية، نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

باب 2: تخصيصات السلطة العمومية

تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري.... الخ. وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

باب 3: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم مايلي: المستخدمين - مرتبات العمل، المستخدمين - المنح والمعاشات، المستخدمين - النفقات الاجتماعية، معدات لتسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات مختلفة.

باب 4: التدخلات العمومية

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم مايلي: التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)، النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)، النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)، إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)، النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)، إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات)... الخ.

2 - نفقات التجهيز: تمثل قائمة ميزانية نفقات الاستثمار أو التجهيز الوظيفية الأساسية للميزانية لعمليات التجهيز أو الاستثمار، ولا يمكن لأية عملية أن تتجزأ إلا إذا كانت مسجلة أي أنه تختلف الإعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير عن تلك التي تخصص لسد نفقات الاستثمار حيث تجمع الإعتمادات

¹طاوش قندوسي: تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص ص48، 47.

المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقاً للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة¹، وحسب المادة 35 من قانون رقم 84-17 تدون نفقات التجهيز على وفق ما يلي²:

2- 1- العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث عناوين وهي:

باب 1: الاستثمارات التي تنفذ من قبل الدولة

وتتمثل في النفقات التي تسند إما إلى أملاك الدولة أو الجماعات العمومية والموزعة على 09 قطاعات.

باب 2: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

وتتمثل في النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب العوائد.

باب 3: النفقات الأخرى برأس المال

وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

2- 2- القطاعات: أمّا فيما يخص القطاعات فتجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (10 قطاعات): المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

2- 3- الفصول والمواد: فتقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تكون أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل برامج الاستثمار، حيث نجد أنّ كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة.

¹علي زغدود: المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 35.

²زرواط فاطمة الزهراء ومناد محمد: تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، ص 11، 12.

الفرع الثالث: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013)

شهدت النفقات الجارية خلال الفترة 2000 - 2013 ارتفاعاً ملحوظاً من 856,2 مليار دج إلى 4131,6 مليار دج، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أنّ حصتها إلى إجمالي النفقات العامة قد انخفضت من 72,6% سنة 2000 إلى 67,7% سنة 2013 منها 24,6% نفقات المستخدمين و30,4% أجور، ورواتب ومنح. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1 - 5: تطور النفقات الجارية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2013

السنوات	نفقات المستخدمين		أجور، رواتب ومنح		اشتراكات على الأجور		إجمالي النفقات الجارية	
	النسب%	المبالغ	النسب%	المبالغ	النسب%	المبالغ	النسب%	المبالغ
2000	24,6	289,6	23,9	281,1	-	-	72,6	856,2
2001	24,4	324	23,8	315,4	-	-	72,6	963,6
2002	19	301,1	18,6	294,8	-	-	61,7	975,6
2003	19,1	329,9	18,8	324,5	-	-	65,2	1122,8
2004	20,6	391,4	20,3	386,9	-	-	65,7	1251,1
2005	20,3	418,5	20,2	416,4	-	-	60,5	1245,1
2006	17,9	445	17,9	455	-	-	57,7	1436,3
2007	19,9	616,2	17	526,3	89,9	89,9	54,2	1673,9
2008	20,2	838,7	17,1	711	127,7	127,7	53,3	2217,7
2009	21,4	910,9	17,6	746,6	164,3	164,3	54,1	2300,0
2010	27,4	1212,6	22,7	1005,3	207,3	207,3	60,0	2659,0
2011	31	1757,7	25,6	1453	304,7	304,7	67,0	3797,2
2012	28,2	1988,4	23,2	1638,6	349,8	349,8	67,8	4782,6
2013	24,6	1855,3	30,4	1498,9	356,4	356,4	67,7	4131,6

المصادر:

- Statistique 2000-2001: Banque d'Algérie, RAPPORT 2004, EVOLUTION ECONOMIQUES ET MONETAIRE, p170.

- Statistique 2002-2006: Banque d'Algérie, RAPPORT 2006, EVOLUTION ECONOMIQUES ET MONETAIRE, p167.

- معطيات من 2007-2011، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص221.

- معطيات من 2012-2013، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 153.

وفيما يخص نفقات رأس المال فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً من 321,9 مليار دج بحصة 27,3% سنة 2000 إلى 1892,6 مليار دج بحصة 31,0% سنة 2013 منها 2,1% قروض الخزينة العمومية الصافية. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1- 6: تطور نفقات رأس المال في الجزائر خلال الفترة 2000- 2013

السنوات	قروض الخزينة العمومية الصافية		رصيد حسابات التخصيصات		إجمالي نفقات رأس المال	
	المبالغ	الحصة %	المبالغ	الحصة %	المبالغ	الحصة %
2000	0,5	0	-	-	321,9	27,3
2001	6,5	0,5	-	-	357,4	26,9
2002	30,9	2	-	-	575,0	36,4
2003	32,6	1,9	-	-	567,4	32,9
2004	11,8	0,6	-	-	640,7	33,7
2005	5,2	0,3	-	-	806,9	39,2
2006	62	2,5	-	-	922,2	39,8
2007	141,3	4,6	-18,9	-0,6	1434,6	46,4
2008	123,8	3	-31,2	-0,8	1973,3	47,4
2009	138,5	3,3	4,3	0,1	1946,3	45,8
2010	138,9	3,1	-34,7	-0,8	1807,9	40,8
2011	127,1	2,2	-60	-1,1	1934,2	34,1
2012	66,7	0,9	-74,6	-1,1	2275,5	32,3
2013	130,5	2,1	-53,4	-0,9	1892,6	31,0

المصادر:

- Statistique 2000-2001: Banque d'Algérie , RAPPORT 2004 , EVOLUTION ECONOMIQUES ET MONETAIRE, p170.

- Statistique 2002-2006: , Banque d'Algérie, RAPPORT 2006, EVOLUTION ECONOMIQUES ET MONETAIRE, p167.

- معطيات من 2007-2011، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص221.

- معطيات من 2012- 2013، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص153.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع وتطور الموازنة العامة في الجزائر وذلك من خلال التطرق أولاً إلى مفهوم الموازنة العامة وأهميتها بالإضافة إلى عناصرها. ثم تناولنا تقسيماتها ومبادئها. وأخيراً تناولنا أيضاً أهم الأدوات للموازنة العامة في الجزائر والمتمثلة في أول أداة ألا وهي الإيرادات العامة وذلك عن طريق التطرق إلى مفهوم الإيرادات العامة وكذلك أنواعها بالإضافة إلى تحليل تطور هذه الإيرادات وذلك خلال الفترة من 2000-2013، إضافة إلى ثاني أداة متمثلة في النفقات العامة حيث تناولنا مفهوم النفقات العامة وكذلك أنواعها بالإضافة إلى تحليل تطور هذه النفقات خلال نفس الفترة.



الفصل الثاني:

واقع سوق العمل في الجزائر

تمهيد:

ينكّون اقتصاد أي مجتمع من مجموعة من الأسواق ومن بين هذه الأسواق نجد سوق العمل الذي يعتبر المجال الذي يحضى دائماً بأغلب اهتمام رجال السياسة والاقتصاد والاجتماع، وتكمن أهمية دراسة سوق العمل في كونه السوق التي تتحدد فيه مختلف المؤشرات التي يتكون منها هذا السوق. ومن أجل تقليص البطالة طبقت الجزائر عدة إستراتيجيات منها ما تجسد في شكل برامج تنموية.

وقبل التطرق إلى دور الدولة في تحسين مؤشرات سوق العمل في الجزائر وما يرتبط به من برامج وهيكل وآليات يجدر بنا التطرق أولاً إلى مفهوم سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه وكذا خصائص سوق العمل في الجزائر وعلى هذا الأساس فإننا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري حول سوق العمل في الجزائر.

المبحث الثاني: دور الدولة في تحسين مؤشرات سوق العمل في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري حول سوق العمل في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث مطلبين حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى مؤشرات سوق العمل في الجزائر، وقبل ذلك لابد من التطرق إلى مفهوم سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه، كما تناولنا في المطلب الثاني خصائص سوق العمل في الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات سوق العمل في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب مفهوم سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى تطور مؤشرات في الجزائر وهي كلها جوانب ذات أهمية كبيرة لتحليل تطور سوق العمل.

الفرع الأول: مفهوم سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه

1- مفهوم سوق العمل:

قبل التطرق إلى مفهوم سوق العمل لابد من تعريف السوق والعمل.

1-1- تعريف السوق: يمكن تعريفه على أنه: "أي مجال يكون فيه البائعون والمشترون على اتصال وثيق ببعضهم البعض كما أنّ الأثمان المدفوعة في أي جزء من هذه السوق لها أثر على الأثمان المدفوعة في أي جزء آخر منها."¹

1-2- تعريف العمل: يمكن تعريفه على أنه: "كل جهد بدني أو ذهني يبذله الإنسان لإيجاد منفعة."² كما يمكن تعريفه أيضا على أنه: "مجموعة محددة من الواجبات والمسؤوليات يلزم للقيام بها توافر اشتراطات معينة في شغلها تتفق مع نوعها وأهميتها وتسمح بتحقيق الهدف من إيجادها."³

1-3- تعريف سوق العمل: يمكن تعريفه على أنه: "المكان الذي يجتمع فيه كل من المشتري والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة وهو صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل."⁴

¹فتحياًحمد نياح عواد: مقدمة في الاقتصاد الجزئي المعاصر، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص63.

²سعيد علي العبيدي: الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار دجلة، عمان، 2011، ص91.

³بلال خلف السكارنة: أخلاقيات العمل، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014، ص26.

⁴مدحت القرشي: اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص21.

كما يمكن تعريفه أيضاً على أنه: "ذلك المكان الذي يلتقي فيه الطلب والعرض على الشغل (أو العمل) ويعبّر على عرض وطلب سلعة هذا السوق بتعبيري العمل أو الشغل".¹

من التعريفين السابقين يمكننا استخلاص تعريف شامل حول سوق العمل: هو المكان الذي يلتقي فيه عارضو خدمة العمل مع طالبي خدمة العمل.

2- العوامل المؤثرة في سوق العمل

يتأثر سوق العمل بعدة عوامل وذلك في عرض العمل والطلب عليه، ولأهمية هذه التأثيرات سنتطرق إلى بعضها باختصار، حيث نذكر منها العامل الجغرافي، العامل الديمغرافي، العامل السياسي، والعامل الاقتصادي²:

2-1- العامل الجغرافي: بما أنّ الأيدي العاملة غير متواجدة في منطقة واحدة بل تتوزع على كل مناطق البلاد، وأنّ المؤسسات تأخذ من سوق العمل هذه القوى البشرية، فإننا بذلك نشير إلى أنّ سوق العمل هو مكان جغرافي تتوفر فيه القوى العاملة المتاحة، بحيث يعطي المكان الجغرافي لسوق العمل حدوداً إقليمية ممّا قد يؤدي إلى صعوبة في توظيف الأيدي العاملة من خارج هذه الحدود، وهذا ما يسبب بعد المسافة بين مركز العمل وبين المكان الذي يقطن فيه العمال، وإمّا نتيجة لانعدام شبكات الاتصال والمواصلات، وأرتفاع تكاليف النقل والذي بقي دائماً عائقاً أمام التشغيل، وكذلك هناك عدّة مشاكل تتمثّل في عدم وجود العمران والمرافق الاجتماعية القريبة من مراكز الشغل ممّا يعيق الباحثين عن العمل على مغادرة أماكن إقامتهم، وبالتالي كان لزاماً على المؤسسات إيجاد حلول لهذه المشاكل من خلال توفير سكنات ومباني ومراكز صحية ومدارس قرب هذه المؤسسات لتوزيع أحسن لليد العاملة.

2-2- العامل الديمغرافي: في الواقع يشكّل السكان مخزوناً أساسياً تلجأ إليه المؤسسات عند الحاجة إليه، وبما أنّ الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد خلال كل سنة والحجم الهائل من الفئة الشبابية القادرة على العمل، فإنّ هذا النظام له دور فعّال في تحديد حجم العمل.

2-3- العامل الاقتصادي: إنّ هدف هذا العامل الذي هو مرتبط ارتباطاً مباشراً بسوق العمل هو تحديد حجم العمالة، وذلك بالمقارنة ما بين العرض والطلب على العمل، فإذا كان الطلب أقل من العرض تكون هناك بطالة، أمّا إذا كان الطلب أكبر من العرض تكون في وضعية التشغيل التام، وأبسط تعريف للعمالة الكاملة هو أنّ وضع السوق يتميز بعدم وجود البطالة، إلاّ أنّه في الواقع قد لا نستطيع ذلك، إنّ هذا الهدف يجعل

¹ ليندة كحل الراس: سياسة التشغيل وسوق العمل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 27.

² محمد صالي وفضيل عبد الكريم: النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17/ديسمبر 2014، ص 125، 126.

دائمًا الدولة في حالة طوارئ خاصة إذا كان اقتصادها غير متوازن، وبالتالي تلجأ إلى تطبيق عدّة سياسات اقتصادية وذلك من أجل التقليل من حدّة البطالة وتفاقمها.

2-4- العامل السياسي: إنّ القوانين والتشريعات هي التي تجعل كل من العمال وأرباب العمل في صف واحد، بحيث تحمي العمال من المنازعات ضدّ أرباب العمل وذلك لضمان حقوق العمل، وكذلك فهي تعطي امتيازات وتسهيلات لأرباب العمل من أجل الزيادة في خلق مناصب الشغل وذلك بالاستثمارات المتجددة، ولما لهذه القوانين والتشريعات من تأثيرات مباشرة في سوق العمل، وذلك إمّا بتغيير العرض أو الطلب على العمل، فإنّها تكون من اختصاص الدولة، هذه الأخيرة هي فقط من تقوم بعدّة إجراءات تحمي من خلالها الشغل ونذكر منها:

- تصدر الدولة تشريعات تمنع المؤسسات من توظيف أشخاص غير مسجلين بمكاتب اليد العاملة وتوظيف الأجانب بصورة غير قانونية.
- تخصيص منحة من طرف الدولة للأشخاص العاطلين عن العمل ممّا قد يشجعهم ويجعلهم أكثر تقيضًا في البحث عن الوظيفة المناسبة، إذ أنّ الطلب على العمل أصبح يملئ شروط عدة للعمل.
- توسيع وإحداث مشاريع جديدة لامتنعاص القوى العاملة العاطلة عن العمل.
- تشجيع الخواص بالتسهيلات الممكنة من أجل خلق مناصب للشغل.

الفرع الثاني: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر

لتوضيح تطور بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر سنحاول عرض بعض الإحصائيات لإبراز أهم التطورات التي مر بها سوق العمل الجزائري خلال الفترة (2001-2017) من خلال مايلي:

شهدت الفترة من سبتمبر 2001 إلى سبتمبر 2017 ارتفاعًا في عدد النشيطين من 8 ملايين و 568 ألف شخص إلى 12 مليون و 298 ألف شخص مع ارتفاع طفيف في نسبة النشاط من 41,0% إلى 41,8%.

كما شهدت نفس الفترة من سبتمبر 2001 إلى سبتمبر 2017 ارتفاعًا في عدد المشتغلين من 6 ملايين و 229 ألف مشتغل إلى 10 ملايين و 858 ألف مشتغل مع ارتفاع نسبة العمالة بشكل هام من 29,8% إلى 36,9%.

أمّا فيما يخص تطور البطالة في نفس الفترة فقد شهدت انخفاضًا كبيرًا في عدد البطالين من 2 ملايين و 339 ألف بطل إلى مليون و 440 ألف بطل ومنه انخفاض في معدل البطالة من 27,3% إلى 11,7%. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1-2: تطور بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

البطالون		المشتغلون		النشطون		الفئات السنوات
النسبة %	العدد (بالآلاف)	النسبة %	العدد (بالآلاف)	النسبة %	العدد (بالآلاف)	
27,3	2339	29,8	6229	41,0	8568	سبتمبر 2001
23,7	2078	30,4	6684	39,8	8762	سبتمبر 2003
17,7	1672	34,7	7798	42,1	9470	سبتمبر 2004
15,3	1448	34,7	8044	41	9493	سبتمبر 2005
12,3	1241	37,2	8869	42,5	10110	أكتوبر 2006
13,8	1375	35,3	8594	40,9	9969	أكتوبر 2007
11,3	1170	37,0	9145	41,7	10315	ديسمبر 2008
10,2	1072	37,2	9472	41,4	10544	سبتمبر 2009
10,0	1076	37,6	9735	41,7	10812	سبتمبر 2010
10,0	1062	36,0	9599	40,0	10661	سبتمبر 2011
11,0	1253	37,4	10170	42,0	11423	سبتمبر 2012
9,8	1175	39,0	10788	43,2	11964	سبتمبر 2013
9,8	1151	37,5	10566	41,5	11716	أفريل 2014
10,6	1214	36,4	10239	40,7	11453	سبتمبر 2014
11,2	1337	37,1	10594	41,8	11932	سبتمبر 2015
9,9	1198	37,8	10895	42,0	12092	أفريل 2016
10,5	1272	37,4	10845	41,8	12117	سبتمبر 2016
12,31	1508	36,8	10769	42,0	12277	أفريل 2017
11,7	1440	36,9	10858	41,8	12298	سبتمبر 2017

المصادر:

- إحصائيات 2001 و 2003: الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل الثاني: التشغيل.

- Statistique 2004- 2006: Activite, Emploi & chômage au 4^{ème} trimestre 2013, ons, N°653.

- Statistique 2007-2017 : Activite, Emploi & chômage en Septembre 2017, ons, N°796, p12.

- تم تقريب الأرقام بالآلاف سواء من المصدر أو من طرف الباحث.

فيما يخص توزيع عدد المشتغلين حسب الوضعية المهنية، فلقد ارتفع عدد المستخدمين وأصحاب المهن الحرة من مليون و826 ألف في سبتمبر 2001 إلى 3 ملايين و236 ألف في سبتمبر 2017. وخلال نفس الفترة ارتفع عدد الأجراء الدائمين من مليونين و571 ألف إلى 4 ملايين و188 ألف. كذلك ارتفعت فئة الأجراء الغير دائمين والمتدربين بصورة كبيرة من مليون و306 ألف إلى 3 ملايين و225 ألف خلال نفس الفترة. كما انخفضت فئة مساعدي عائلات خلال نفس الفترة من 526 ألف إلى 209 ألف. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-2: توزيع عدد المشتغلين حسب الوضعية المهنية خلال الفترة 2001-2017

الفئات السنوات	المستخدمين وأصحاب المهن الحرّة (العدد بالآلاف)	أجراء دائمين (العدد بالآلاف)	أجراء غير دائمين ومتدربين (العدد بالآلاف)	مساعدو عائلات (العدد بالآلاف)
سبتمبر 2001	1826	2571	1306	526
سبتمبر 2003	1855	2829	1515	484
سبتمبر 2004	2472	2902	1785	640
سبتمبر 2005	2183	3076	2203	582
أكتوبر 2006	2846	2901	2430	692
أكتوبر 2007	2516	2909	2680	489
ديسمبر 2008	2655	3198	2815	477
سبتمبر 2009	2762	3136	3101	473
سبتمبر 2010	2847	3208	3250	404
سبتمبر 2011	2963	3456	2978	202
سبتمبر 2012	2882	3675	3396	217
سبتمبر 2013	3117	3878	3562	231
أفريل 2014	3116	3785	3508	156
سبتمبر 2014	2811	3640	3623	165
سبتمبر 2015	3042	3542	2855	155
أفريل 2016	3108	4473	3122	192
سبتمبر 2016	3133	4176	3382	154
أفريل 2017	3076	4290	3224	179
سبتمبر 2017	3236	4188	3225	209

المصادر:

- معطيات من 2001-2006: ريغي هشام: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015، ص 340.
- Statistique 2007-2017 : Activite, Emploi & chômage en Septembre 2017, ons, N°796, p13.

فيما يخص توزيع عدد المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي، فلقد استمر قطاع التجارة والخدمات في الاستحواذ في عدد المشتغلين من 3 ملايين و406 ألف مشتغل في سبتمبر 2001 إلى 6 ملايين و417 ألف مشتغل في سبتمبر 2017. ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية التي أصبحت مساهمتها في التشغيل تتجاوز قطاعي الزراعة والصناعة حيث ارتفع عدد المشتغلين في هذا القطاع إلى مليون و847 ألف مشتغل في سبتمبر 2017 من 650 ألف مشتغل في سبتمبر 2001. ويأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة بتشغيل مليون و439 ألف مشتغل في سبتمبر 2017 مرتفعا عن سبتمبر 2001 حيث كان يشغل 861 ألف مشتغل. ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الأخيرة حيث كان يشغل مليون و312 ألف مشتغل في سبتمبر 2001 إلى مليون و102 ألف مشتغل في سبتمبر 2017.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-3: توزيع عدد المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2001-2017

القطاع السنوات	الزراعة (العدد بالآلاف)	الصناعة (العدد بالآلاف)	البناء والأشغال العمومية (العدد بالآلاف)	التجارة و الخدمات (العدد بالآلاف)
سبتمبر 2001	1312	861	650	3406
سبتمبر 2003	1412	804	800	3668
سبتمبر 2004	1617	1061	968	4153
سبتمبر 2005	1381	1059	1212	4393
أكتوبر 2006	1610	1264	1258	4738
أكتوبر 2007	1171	1028	1524	4872
ديسمبر 2008	1252	1141	1575	5178
سبتمبر 2009	1242	1191	1718	5318
سبتمبر 2010	1136	1337	1886	5377
سبتمبر 2011	1034	1367	1595	5603
سبتمبر 2012	912	1335	1663	6260
سبتمبر 2013	1141	1407	1791	6449
أفريل 2014	1007	1329	1743	6486
سبتمبر 2014	899	1290	1826	6224
سبتمبر 2015	917	1377	1776	6524
أفريل 2016	949	1414	1813	6718
سبتمبر 2016	865	1465	1895	66200
أفريل 2017	928	1501	1805	6536
سبتمبر 2017	1102	1493	1847	6417

المصادر:

- معطيات من 2001-2006: ريغي هشام: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 339.

- Statistique 2007-2017 : Activite, Emploi & chômage en Septembre 2017, ons, N°796, p13.

شهد كل من القطاع العام والخاص ارتفاعاً في عدد المشتغلين. فلقد ارتفع عدد المشتغلين في القطاع العام من مليونين و678 ألف مشتغل في سبتمبر 2004 إلى 4 ملايين وألف مشتغل في سبتمبر 2017 مع ارتفاع في نسبة العمالة من 34,34% إلى 36,85%. كما ارتفع عدد المشتغلين في القطاع الخاص في نفس الفترة من 5 ملايين و121 ألف مشتغل إلى 6 ملايين 857 ألف مشتغل. وبالرغم من المساهمة الأكبر للقطاع الخاص في التشغيل، إلا أنّ مساهمته انخفضت في نفس الفترة من 65,67% إلى 63,15%. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-4: توزيع عدد المشتغلين حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2004-2017

القطاع السنوات	العام		الخاص	
	النسبة %	العدد (بالآلاف)	النسبة %	العدد (بالآلاف)
سبتمبر 2004	34,34	2678	65,67	5121
سبتمبر 2005	36,85	2964	63,15	5080
سبتمبر 2006	30,96	2746	69,04	6123
سبتمبر 2007	34,76	2987	65,24	5607
ديسمبر 2008	34,43	3149	65,57	5996
سبتمبر 2009	34,15	3235	65,85	6238
سبتمبر 2010	34,37	3346	65,63	6390
سبتمبر 2011	40,04	3843	59,96	5756
سبتمبر 2012	42,81	4354	57,19	5816
سبتمبر 2013	41,15	4440	58,85	6349
أفريل 2014	41,06	4338	58,94	6228
سبتمبر 2014	40,04	4100	59,96	6139
سبتمبر 2015	42,05	4455	57,95	6139
أفريل 2016	41,88	4563	58,12	6332
سبتمبر 2016	40,16	4355	59,84	6490
أفريل 2017	38,56	4153	61,44	6616
سبتمبر 2017	36,85	4001	63,15	6857

المصادر:

- معطيات من 2004-2006: ريغي هشام: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 237.

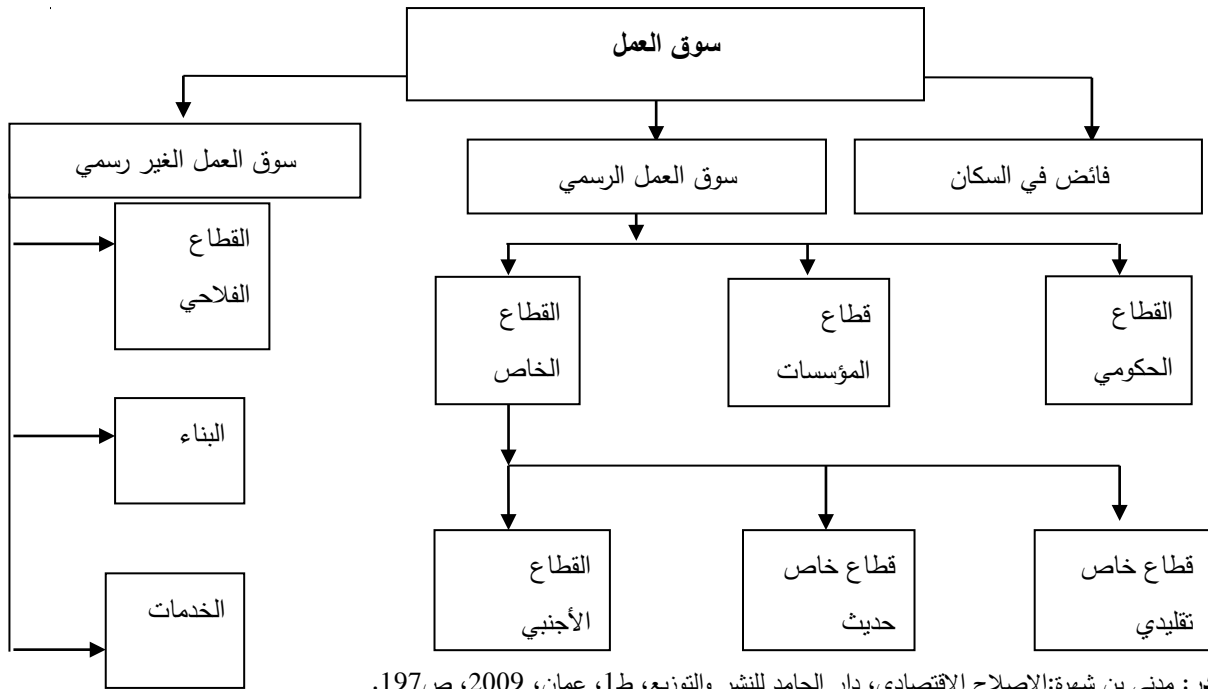
- Statistique 2007-2017 : Activite, Emploi & chômage en Septembre 2017, ons, N°796, p13.

المطلب الثاني: خصائص سوق العمل في الجزائر

يتميز سوق العمل الجزائري بالعديد من الخصائص أهمها تجزؤه إلى أسواق رئيسية التي تتفرع إلى أسواق فرعية وجموده وظهور البطالة الصريحة فيه، ونقص التشغيل وأخيراً طول فترة البقاء في قوة العمل.¹

1- تجزؤ سوق العمل: ينقسم سوق العمل الجزائري إلى سوقين رئيسيين وهما سوق العمل الرسمي وسوق العمل الغير رسمي وكل منهما ينقسم إلى أسواق فرعية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 2-1: أقسام سوق العمل الجزائري



المصدر: مدني بن شهرة: الإصلاح الاقتصادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص197.

1-1-1 سوق العمل الرسمي: وهو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة ويخضع لمجموعة من القوانين الملزم لأطراف التعاقد ومن بينها²:

1-1-1-أ- القطاع الحكومي: وهم الذين يعملون في القطاع الحكومي والشركات الكبيرة العامة، وتوفر قدر كبير من الاستقرار في العمل وثبات الدخل. كما تفتح فرص زيادة التأهيل ومن ثم الترقية.

¹مدني بن شهرة: الإصلاح الاقتصادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص196.

²لعريفي عودة: محددات الأجور وأثرها على العمالة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011، ص ص81-84.

1-1-ب- قطاع المؤسسات العمومية: لعبت المؤسسات الاقتصادية العمومية دورًا كبيرًا في استيعاب اليد العاملة بجانب القطاع الحكومي قبل الثمانينات، ولكن إعادة هيكلة هذا القطاع عدة مرات جعل المؤسسات العمومية تستغني تدريجيا عن التوظيف وخاصة عند تطبيق مبدأ تنفيذ برنامج الخصخصة بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية، حيث يتم تصفيته وبيع الكثير من هذه المؤسسات مما ترتب عن ذلك انخفاض عدد العاملين بشركات القطاع العام، وبفعل سن التقاعد المسبق والتقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم السماح بتعيين عمال جدد، تغير دور القطاع العام من قطاع لاستيعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر من مصادر إفراز البطالة في الجزائر، وما أسري من امتيازات في قطاع الإدارة، أسري على القطاع العمومي إلا أنه يختلف عن سابقه من حيث مستوى الأجور، حيث تنسم أجور المؤسسات العمومية بالارتفاع النسبي بالمقارنة بقطاع الإدارة، نتيجة استحداث بعض الحوافز سواء كانت حوافز جماعية أو فردية وفق الاتفاقيات بين العمال وأرباب العمل.

1-1-ج- القطاع الخاص: وهي فئة العاملين لحسابهم الخاص وكذلك من عمل معهم من أفراد العائلة ونجد ذلك في الأرياف في مجال الزراعة أو في المدن في مجال الحرفة، وهذه الفئة من العاملين تعتبر من الكتلة الرئيسية من مجمل العمالة في المجتمع وكلما زاد نصيب أي قطاع من القوى العاملة زاد الوزن النسبي لهذه الطائفة من العاملين، واقتصرت الدراسات الجادة المتعلقة بأوضاع هذه الفئة على البحث الميداني، ومن ثم تبقى قضية البطالة الحقيقية عبر التفسيرات الرسمية في هذا المجال مفتقرة لأي أساس نظري ومحتاج لكثير من الدراسات، يشارك القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية للجزائر وفقاً للسياسة الاقتصادية الدولية، فقد انحصر دوره عند تطبيق سياسة الاقتصاد الموجه في بعض الأعمال البسيطة ولم يساهم في التنمية الاقتصادية للجزائر بشكل فعال واستمر هذا الوضع إلى غاية تطبيق سياسة التفتح الاقتصادي، بدأ ظهوره كشريك في التنمية واستيعاب القوى العاملة وخاصة بعد تطبيق خصخصة المؤسسات العمومية، وما يميز هذا القطاع عدم الاستقرار الوظيفي، وذلك للتهرب من الضمانات المترتبة عن الوظيفة وخاصة لدى المؤسسات المصغرة، ويتميز القطاع الخاص بثلاث أنواع من أسواق العمل:

- **سوق القطاع التقليدي:** وتمثله المشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار لسنة 1993 ويستخدم تكنولوجيا بسيطة، وبه متوسط عدد العمال 4 أشخاص وبه رأس مال منخفض.

- **سوق القطاع الخاص الحديث:** يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال ومتوسط عدد العمال به 15-20 عامل ويتمتع بإعفاءات ضريبية وجمركية عديدة وتسري عليه التشريعات الخاصة بقانون العمل.

- **القطاع الأجنبي:** يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال وهو يشمل فروع الشركات الدولية المتعاقدة مع الجزائر ويستوعب يد عاملة متميزة وذات خبرة طويلة ومؤهلات كبيرة غالباً من خريجي الجامعات الوطنية أو الخارجية، وينشط هذا القطاع في ميدان المحروقات وبدرجة أقل في قطاع البناء والأشغال العمومية، ويخص العاملون في هذا القطاع بالأجور العالية ومستويات عالية من التدريب والتكوين.

1-2- سوق العمل الغير رسمي: إنه يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، وهو سوق تتزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني ويحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري أن تكون درجة حركية في السوق غير الرسمية كثيرة وأن نمو العمل في القطاع الغير رسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصادية، حيث أنه ينمو ويتسع عندما تنتج الدورة الاقتصادية نحو الهبوط في حين أنه ينكمش أو يميل إلى التباطؤ عندما تبدأ الدورة في الصعود، كما أن تجزؤ سوق العمل الجزائري يتسم بتباين الأجور في الأسواق وبذلك نجدها تتشابه مع نظرية تجزؤ سوق العمل.

2- جمود سوق العمل: إن ضعف الانتقال من عمل لآخر ومن وظيفة لأخرى جعل من سوق العمل الجزائري بأن يصبح جامداً ويكون ذلك إما جموداً أفقياً وهو الانتقال من عمل لعمل آخر أفضل من حيث ظروف العمل كالترقية والتكوين والأجر والمكافآت وذلك راجع لعدم تجانس عنصر العمل في حد ذاته، أو جموداً رأسياً ويعني ذلك ضعف الترقيات بناءً على الكفاءة دون اعتبارات أخرى، وبالتالي زيادة الأجور زيادة ملموسة، وغالباً ما يكون الجمود في الأسواق المنظمة، ويرجع ذلك لاعتبارات تنظيمية وتشريعية التي تحدد مواصفات معينة للوظيفة من حيث درجة الشهادة ومدة التكوين والتربص، أي الشروط الواجب توافرها في الوظيفة دون النظر لطبيعة العمل ومهارة العامل وهو ما أدى إلى تفاوت في الأجور تبعاً لمؤهل العامل ونوعية القطاع الذي يعمل به، إن ظاهرة جمود سوق العمل تتكامل مع ظاهرة تجزؤ سوق العمل، إذ توجد وظائف يصعب على الكثير من الفئات في المجتمع الحصول عليها.

3- انتشار ظاهرة البطالة: من سمات سوق العمل الجزائري انتشار ظاهرة البطالة بجميع أنواعها، فالبطالة الصريحة بدأت تظهر عند تشبع قطاعات المؤسسات الاقتصادية العمومية مع نهاية السبعينات ومع بداية الثمانينات، عند تنامي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وتوقف الجهاز الحكومي على تعيين المتخرجين من الجامعات والمعاهد وقيام المؤسسات الاقتصادية العمومية بالتخلص من العمال سواء بالتقاعد المبكر أو المسبق، أو بالتسريح الجماعي، ظهرت البطالة بشكل مقلق في المجتمع الجزائري وخاصة لدى الطبقات الحاملة للشهادات العليا.

4- ظاهرة نقص التشغيل: إن سوق العمل الجزائري يتسم بنقص التشغيل وهي قلة استغلال أحد العناصر المكونة للإنتاج وخاصة العمل البشري، ويشمل مفهوم نقص تشغيل الحالات التي يمارس فيها الفرد عملاً ولكن الوقت أقل من المعتاد (35 أو 40 ساعة أسبوعياً) وتسمى كذلك بالبطالة الجزئية وهي ما تسمى بنقص التشغيل الظاهر أما نقص التشغيل غير الظاهر فيكون عند مستوى إنتاجية منخفضة، أو دون استغلال القدرات والمهارات للعنصر البشري وهو ما يعرف بالبطالة المقنعة.

المبحث الثاني: دور الدولة في تحسين مؤشرات سوق العمل في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث مطلبين حيث خصصنا المطلب الأول للآليات والهيكل التي خلقتها الدولة لدعم التشغيل، كما سنتطرق في المطلب الثاني إلى برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل والبطالة.

المطلب الأول: الآليات والهيكل التي خلقتها الدولة لدعم التشغيل

بهدف التخفيف في ضغوط سوق العمل لجأت السلطات العامة إلى مجموعة من التدابير والترتيبات المؤسساتية لدعم التشغيل والمساهمة في تقليص البطالة وخاصة للشباب المؤهل، وقد كان لنوعية المؤسسات هذه دورًا في تخفيف ضغوط سوق العمل ومن هذه الترتيبات¹:

- برنامج تشغيل الشباب وهو برنامج امتداد لبرنامج سابق يسمى الإدماج المهني للشباب اعتمد منذ 1990، اعتماد ما يسمى "بالقرض من أجل البحث عن العمل" وهو قرض موجّه إلى الشباب العاطل عن العمل من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

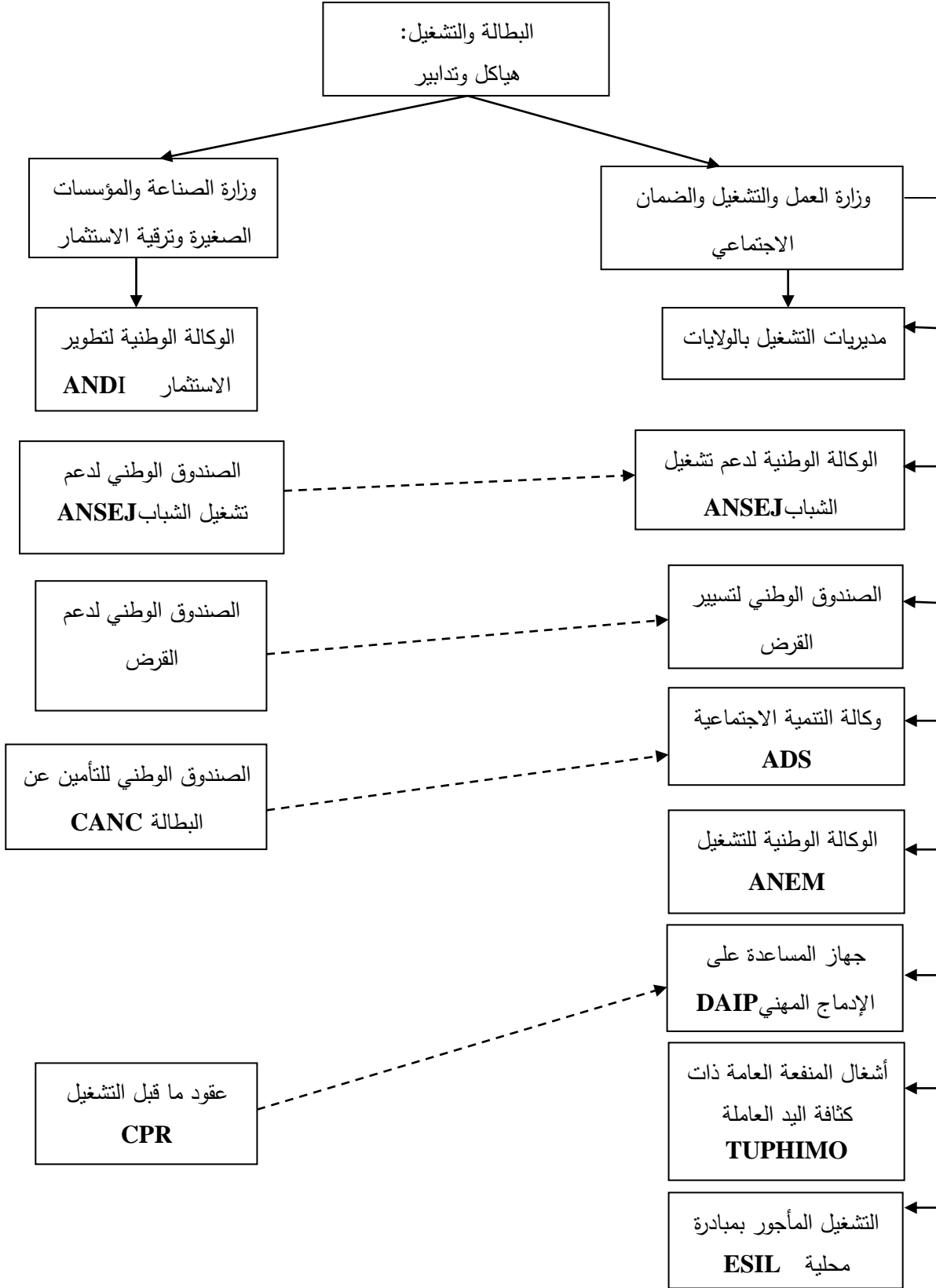
- برنامج المقاولات (المؤسسات) الصغرى.

- عقود ما قبل التشغيل.

- القرض المصغر.

¹حاکمی بوحفص: البطالة بين التحدي والاحتواء(دراسة حالة الجزائر)، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد6، 2010، ص 224.

الشكل رقم 2-2: هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر



المصدر: رحيم حسين: سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، العددان 61-62/شتاء- ربيع 2013، ص 140.

1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): تم إنشاء هذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو سنة 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.¹

ويوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين شهراً، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي، كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، كما كلف الصندوق بمهمة جديدة وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 في 06 ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة.²

2- وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): أنشئت وكالة التنمية الاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق ل 29 يوليو 1996 والذي يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي.³

حيث جاء فيه: المادة الأولى عملاً بالمادة 196 من الأمر رقم 27-95 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1995 والمتضمن قانون المالية 1996 تنشأ هيئة ذات طابع خاص تسمى "وكالة التنمية الاجتماعية" وتخضع لأحكام هذا المرسوم وتدعى في صلب النص الوكالة، حيث تعتمد هذه الوكالة في تسيير برامجها على هيئتين لهما صلاحيات المداولة: المجلس التوجيهي ولجنة المراقبة، يتشكل المجلس التوجيهي من عشرة أعضاء أربعة منهم ينتمون للحركة الجمعوية والستة الآخرون ممثلون للقطاعات الوزارية المعنية بنشاطات الوكالة، تنبثق لجنة المراقبة المتشكلة من 3 أعضاء من المجلس التوجيهي المكلف بعقد الجلسات تسيير الوكالة من طرف مديرها العام، وهي مؤسسة عمومية مزودة بقانون خاص هدفها الأساسي محاربة الفقر

¹ المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو سنة 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14/ أول ربيع الثاني عام 1432هـ، 6 مارس سنة 2011م، ص 21.

² زكريا مسعودي وآخرون: دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، ملتقى وطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 18 و19 أبريل 2012، ص 8.

³ المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق ل 29 يوليو 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 22/05 محرم عام 1429هـ، 30 يناير سنة 2008م، ص 4.

والتهميش الاجتماعي، تشرف الوكالة على مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد ومنها البرامج الموجهة للجماعات السكانية (مشاريع تنموية).¹

وتهدف وكالة التنمية الاجتماعية في الأساس إلى تطوير التفاعلات المجتمعية في الاتجاه الإيجابي بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وكذلك تستهدف التغيير على المستوى البنائي من خلال استحداث أدوات اجتماعية تعمل بشكل إيجابي بما ينعكس على النظم والعلاقات السائدة في المجتمع.²

2-1- جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS): بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12-78 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 12 فبراير سنة 2012، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 09-305 المؤرخ في 20 رمضان عام 1430 الموافق ل 10 سبتمبر سنة 2009 والمتعلق بجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي.³

2-2- جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID): بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-127 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق ل 30 أبريل سنة 2008، يتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، وحسب المادة 06: "يستفيد الشباب حاملي الشهادات المدمجون في الجهاز من أداء التأمينات الاجتماعية في مجال المرض والأمومة وحوادث العمل والأمراض المهنية طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما".⁴

2-3- الجزائر البيضاء: الذي شرع فيه سنة 2006 لإدماج الشباب البطال، من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة جداً مرتبطة بالصيانة وتحسين الإطار المعيشي للسكان وحماية البيئة، ويشمل هذا البرنامج مشاركة مع الجمعيات والسلطات المحلية، ويقدم للشباب عقداً أولاً قابل للتجديد مرتين كما يستفيد الشباب بالدعم والمرافقة في إنشاء أنشطتهم.⁵

¹ مكاف ليلى: دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع العائلي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 55، 56.
² الهادي عبدو أبوه: الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية والإمكانات والواقع في موريتانيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 153.
³ المرسوم التنفيذي رقم 12-78 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 12 فبراير سنة 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26/09 ربيع الأول عام 1433هـ، 19 فبراير سنة 2012م، ص 12، 13.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 08-127 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق ل 30 أبريل سنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28/23 ربيع الثاني عام 1429هـ، 04 مايو سنة 2008م، ص 4.

⁵ تقرير حول حالة تنفيذ برامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، نوفمبر 2008، الجزائر، ص 38، 39.

3-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-102 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق 6 مارس سنة 2011 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.¹ وطبقاً لهذا المرسوم تنشأ هيئة ذات طابع خاص بما تعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لسلطة رئيس الحكومة سلطة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

ويسير الوكالة مجلس توجيه ويصادق على القرارات المقترحة من طرف المدير العام للوكالة، لقد جاءت هذه الوكالة وفق أهداف يمكن أن نوجزها في ثلاث وهي: أهداف ذات طابع اقتصادي والتي تتجسد في تشجيع الاستثمار وعملية التبادل التجاري، ثم نجد لها أهداف ذات طابع اجتماعي وهي المساهمة في امتصاص البطالة بخلق مناصب جديدة للشغل وتقويم السلوك الاجتماعي وتحقيق الرفاهية وأخيراً أهداف ذات طابع ثقافي إعلامي وذلك بترسيخ ثقافة المؤسسة في أذهان الشباب من خلال البرامج التكوينية وهذه الوكالة لها فروع جهوية موزعة على 54 فرع عبر التراب الوطني، ويوجد تنسيق مستمر واتصال بين المديرية العامة وفروعها، خاصة فيما يتعلق بملفات الشباب ومشاريعهم، كما حددت للوكالة مهام من أجل مساعدة الشباب المستثمر في تحقيق ما يصبوا إليهن وهي مهام تقنية استثمارية بالدرجة الأولى لمراقبة الشباب في مراحل تطبيق مشاريعهم وتبليغهم الاستفادة من القروض، إضافة إلى توفير للشباب المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني التشريعي، والأمور المتعلقة بممارسة نشاطهم.²

4-الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): هي مؤسسة عمومية، تأسست بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-259 بتاريخ 8 سبتمبر 1990، وجاءت هذه الهيئة عوضاً عن الديوان الوطني لليد العاملة (onamo) وهي تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي، تكمن مهامها في:

التنظيم والتأكد من معرفة وضعية وتطور سوق العمل وكذلك اليد العاملة، لعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطلب عليه، تسجيل الخريجين الجامعيين في إطار عقود ما قبل التشغيل، تسيير ملفات العمال الأجانب.

ونظراً للدور الهام الذي يلعبه هذا الجهاز كنقطة وصل أساسية بالنسبة لكل طالبي العمل وكذا من أجل تعزيز الخدمة العمومية حول سوق العمل، ثم تأهيل وتحديث هذه الوكالة ضمن البرنامج الثلاثي (2006-

¹ المرسوم التنفيذي رقم 11-102 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق 6 مارس سنة 2011 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14/ أول ربيع الثاني عام 1432هـ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² عمور محمد: أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص ديمغرافيا، قسم علم الاجتماع وديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007، ص 58.

2008) والذي أسفر عن تحسن ملموس بالنسبة للتأطير وتوسع شبكة الوكالات (25 وكالة جديدة) علاوة على تطوير تسيير هذه الوكالات.¹

5-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):أنشئ سنة 2004 عبر المرسوم الرئاسي رقم 04/13 المتعلق بجهاز القرض المصغر المعدل والمتم بالمرسوم الرئاسي رقم 11/133، حيث نصت أحكامه على إنشاء وكالة تسند لها مهام تسيير القرض المصغر، وبالفعل جاء ذلك عبر نصوص المرسوم التشريعي رقم 04/14 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.² والمسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتحفيز التشغيل الذاتي وتطوير المهن الصغيرة وبلغ سقف الاستثمار هنا 400 ألف دج.³

كما أنّ معدل البطالة والفقر الذين وصلت إليهما الجزائر في نهاية التسعينات تطلب تدخل الدولة عن طريق الخزينة العمومية وذلك بإنشاء جهاز للقرض المصغر، تخصص موارده للبطالين الذين لا يوجد لديهم دخل سواء منتظم أو غير منتظم، يوجّه هذا القرض لشراء تجهيزات صغيرة أو مواد أولية قصد القيام بنشاط خاص لا تتعدى تكلفته 350000 دج، يسدد ما بين 12 و 60 شهراً، كما تم تدعيم جهاز القرض المصغر بصندوق ضمان القروض المصغرة ممول من طرف الخزينة العمومية لتسهيل عملية التمويل البنكي لهذه القروض وفقاً لصيغة التمويل الثلاثي.⁴

6-جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP):دخل حيّز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أبريل 2008 الموافق ل 13 ربيع الثاني 1429، حيث يندرج هذا الجهاز الجديد ضمن مخطط العمل لترقية تشغيل الشباب ومكافحة البطالة، والذي يحتوي على 7 محاور مترابطة ببعضها البعض، الهدف منها الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل، حيث يهدف إلى تسهيل فرصة الاستفادة من منصب

¹بن عاشور ليلي: محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص72، 73.

²جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية سطيف، جامعة فرحات عباس، سطيف، الباز يوم 19 نوفمبر 2017، ص4.

³مبروك رايس وعبد الحق رايس: تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة، الملتقى الوطني: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 5/6 ماي 2013، ص8.

⁴علوني عمار: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 10 سنة 2010، ص182.

عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، حيث يولي الجهاز اهتمام خاص لحاملي الشهادات والذين هم بدون وظيفة.¹

حسب المادة 03: يوجه الجهاز إلى ثلاث فئات من طالبي العمل المبتدئين²:

الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تريبا تمهينيا.

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الآليات والأجهزة المذكورة في الشكل أعلاه فقد تم إلغائها أو تعديلها.

المطلب الثاني: دور برامج الاستثمارات العمومية في دعم التشغيل

سنتناول في هذا المطلب دور الاستثمارات العامة في النمو الاقتصادي والتشغيل كما سنتناول برامج الاستثمارات العمومية المتمثلة في ثلاثة برامج وانعكاسات كل برنامج على التشغيل والبطالة.

الفرع الأول: دور الاستثمارات العامة في النمو الاقتصادي والتشغيل

تلعب الاستثمارات (العمومية والخاصة) في كافة المجالات دورًا هامًا في النمو الاقتصادي ومن ثم التأثير على باقي المؤشرات خاصة التشغيل والبطالة، فهناك ارتباطًا وثيق بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل حيث يمثلان معًا حلقة مهمة في أي إستراتيجية تستهدف الحد من مشكلة البطالة المرتفعة والمستمرة. وبالنظر إلى ضعف الاستثمارات الخاصة في بعض القطاعات، وانعدامها في قطاعات أخرى فرض على السلطات العمومية تبني برامج استثمارات عامة كان من بين أهدافها رفع معدلات النمو الاقتصادي. فالاستثمار المباشر الذي يقوم به القطاع العام يلعب دورًا مهمًا في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

- توفير رؤوس الأموال للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والإستراتيجي والتي تكون ذات أهمية كبيرة سواء للمجتمع أو الاقتصاد، خاصة في ظل عزوف القطاع الخاص عن القيام بها.

¹الأزهر العقبي وبلعربي أسماء: واقع بطالة الجامعيين في الجزائر وفرص إدماجهم مهنيًا خلال الفترة 2008-2012 (دراسة ميدانية على عينة من الجامعيين العاملين ضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 16 سبتمبر 2014، ص 136.

²الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24/22 ربيع الثاني 1429هـ، 30 أبريل سنة 2008، ص 20.

- العمل على خلق التشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توزيع الاستثمارات العامة على العديد من القطاعات، الأمر الذي يشجع طلب القطاعات لبعضها البعض أو ما يسمى بالارتباط المتبادل بين المشروعات.
- العمل على تعزيز فرص القطاع الخاص وذلك من خلال قيام الاستثمارات العامة بتوفير مشاريع البنية الأساسية والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام به.
- العمل على توجيه الخطط التنموية نحو تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد كمصدر رئيسي للدخل.
- العمل على توسيع حجم السوق وخلق حوافز الاستثمار وذلك من خلال القيام بجملة واسعة من الاستثمارات العمومية بشرط ضرورة تزامن هذه الاستثمارات لأن ذلك يجعل من كل مشروع سوق لغيره من المشاريع الأخرى.¹

الفرع الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساته على التشغيل والبطالة

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): هو عبارة عن برنامج متوسط الأجل (2001-2004) امتد على أربع سنوات خصص له مبلغ 7 مليار دولار، تمحورت أساسا حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية.² ويعد برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، جاء هذا البرنامج من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة وليؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم والمناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي.³

وينتضمن هذا البرنامج ما يلي⁴:

- دعم النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب عمل جديدة من خلال إعطاء أهمية للقطاع الفلاحي.
- إعطاء أهمية أكبر لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.

¹ ريغي هشام: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص ص 247، 248.

² بوعشة مبارك: الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية (مقارنة نقدية)، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الجزء الأول)، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11/12 مارس 2013، ص 10.

³ خير الدين معطي الله وسامية بزازي: البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الجزء الثالث)، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11/12 مارس 2013، ص 112.

⁴ بوحومة عبد الحميد: الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 6، 2006، ص 127.

- إعطاء دفعة جديدة للهيكل القاعدية، لضمان تنمية مستمرة وهذه الإجراءات من شأنها أن تحقق ثلاث أهداف أساسية وهي: محاربة الفقر وخلق فرص عمل جديدة، خلق توازن جهوي تنموي، زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات .

والجدول التالي يوضح توزيع الغلاف المالي لهذا البرنامج.

الجدول رقم 2 - 5: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) (مليار دج)

النسبة %	المجموع	2004	2003	2002	2001	
40,1	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38,8	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	تنمية محلية و بشرية
12,4	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	دعم قطاع الزراعة و الصيد البحري
8,6	45,0	/	/	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
100	525,0	20,5	113,9	185,9	205,4	المجموع

المصدر: عمري وحمادي وليد: آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الجزء الأول)، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11/12 مارس 2013، ص 81.

2- انعكاسات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على التشغيل والبطالة:

شهدت هذه الفترة انخفاضا هاما في معدل البطالة خلال تطبيق برنامج الاستثمار الأول من 28,89% سنة 2000 و 27,3% سنة 2001 إلى 17,7% سنة 2004، وكذلك ارتفاع في قيمة التكوين الخام لرأس المال الثابت من 852628,7 مليون دج سنة 2000 و 965462,5 مليون دج سنة 2001 إلى 1476902,6 مليون دج سنة 2004. مع ارتفاع معدل الاستثمار خلال هذه الفترة من 20,7% سنة 2000 و 22,8% سنة 2001 إلى 24,0% سنة 2004، وشهدت هذه الفترة انخفاض في نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت من 62,5% سنة 2000 إلى 60,4% سنة 2001 و 54,9% سنة 2004، كما شهدت هذه الفترة أيضا ارتفاع في نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي من 9,99% سنة 2000 إلى 10,44% سنة 2001 و 12,41% سنة 2004.

جدول رقم 2-6: تطور بعض المجاميع الكلية (2000-2004)

2004	2003	2002	2001	2000	
1476902,6	1265164,5	1111309,3	965462,5	852628,7	التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)
24,0	24,1	24,6	22,8	20,7	معدل الاستثمار %
811270,7	734025,5	691023,4	583286,1	532474,5	حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)
54,9	58,0	62,2	60,4	62,5	نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت %
17,7	23,7	-	27,3	28,89	معدل البطالة %
12,41	11,97	-	10,44	9,99	نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي %

المصدر: ريغي هشام، التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 251.

الفرع الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وانعكاساته على التشغيل والبطالة

1- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005): جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38,5 دولار سنة 2004.¹

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجًا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة عن الموارد المتبقية من دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار دج.²

وعمومًا يمكن حصر أهدافه في³:

- تحسين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير اقتصاد المعرفة، وشملت مخصصات هذا البرنامج خمسة محاور رئيسية وهي: تحسين ظروف المعيشة، تطوير المنشآت القاعدية، دعم النمو الاقتصادي، تحديث الخدمة العمومية، ترقية تكنولوجيا الاتصال الجديدة. كما هي مبينة في الجدول التالي:

¹بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص13.

²مسعودي زكرياء: سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الجزء الثاني)، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013، ص ص181، 182.

³البرقي التيجاني: تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 (دراسة تقييمية)، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الجزء الثالث)، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013، ص ص218، 219.

الجدول رقم 2-7: توزيع مبالغ برنامج دعم النمو حسب مجالات الاستثمار خلال الفترة (2005-2009)

النسبة المئوية %	المبلغ مليار دينار جزائري	مجالات الاستثمارات العمومية
45,5	1908,5	تحسين ظروف معيشة السكان
40,5	1703,1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337,2	دعم التنمية الاقتصادية
4,8	203,9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1,1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202,7	المجموع

المصدر: بالرقمي التيجاني، المرجع نفسه، ص 219.

2- انعكاسات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) على التشغيل البطالة:

شهدت هذه الفترة انخفاض هام في معدل البطالة خلال تطبيق برنامج الاستثمار العمومي الثاني من 15,3% سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2009، مع ارتفاع قيمة التكوين الخام لرأس المال الثابت من 1691640,3 مليون دج سنة 2005 إلى 3811419,1 مليون دج سنة 2009، كذلك ارتفاع معدل الاستثمار خلال هذه الفترة بصورة كبيرة من 22,4% سنة 2005 إلى 38,2% سنة 2009، كما شهدت هذه الفترة انخفاض في نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة هامة في التكوين الخام لرأس المال الثابت من 52,2% سنة 2005 إلى 48,2% سنة 2009 وبالتالي نلاحظ من خلال هذه الفترة أنه رغم انهيار أسعار النفط بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنه تم تحقيق ارتفاع في معدل الاستثمار وفي مستويات التكوين الخام لرأس المال الثابت، كما نلاحظ أيضاً ارتفاعاً في نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي من 15,07% سنة 2005 إلى 18,14% سنة 2009.

الجدول رقم 2-8: تطور بعض المجاميع الكلية (2005-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	
3811419,1	3228342,2	2462124,4	1969457,9	1691640,3	التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)
38,2	29,2	26,3	23,2	22,4	معدل الاستثمار %
1837063,6	1587553,7	1288415,0	1083410,7	883612,5	حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)
48,2	49,2	52,3	55,0	52,2	نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت %
10,2	11,3	13,8	12,3	15,3	نسبة البطالة %
18,14	17,22	17,73	14,18	15,07	نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي %

المصدر: ريغي هشام، التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص250.

الفرع الرابع: برنامج التنمية الخماسي وانعكاساته على التشغيل والبطالة

1- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة كما سبق ذكرها وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز، يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

1-1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري، ما يعادل 130 مليار دولار.

1-2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار.¹

ويهدف برنامج التنمية الخماسي (برنامج توطيد النمو) إلى تحقيق مايلي²:

- تحسين التنمية البشرية، مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، دعم الاقتصاد الوطني، تطوير اقتصاد المعرفة، تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية، تحسين إطار الاستثمار ومحيطه، مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.

2- انعكاسات برنامج التنمية الخماسي على التشغيل والبطالة(2010-2014):

شهدت هذه الفترة استمرار في انخفاض معدل البطالة من 10% سنة 2010 إلى 9,8% سنة 2013 خلال تطبيق برنامج الاستثمار العمومي الثالث مع استمرار ارتفاع التكوين الخام لرأس المال الثابت من 4350922,3 مليون دج سنة 2010 إلى 5638369,2 مليون دج سنة 2013، مع تسجيل انخفاض في معدل الاستثمار من 36,3% سنة 2010 إلى 34,0% سنة 2013، واستمرت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت في الارتفاع من 2246758,6 مليون دج سنة 2010 إلى 2944891,7 مليون دج سنة 2013 كما ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في التكوين الخام لرأس المال الثابت خلال نفس الفترة من 51,6% إلى 52,2%، كما شهدت أيضا انخفاض في نسبة مساهمة هذا القطاع في التشغيل الكلي من 19,37% سنة 2010 إلى 16,6% سنة 2013.

¹صالح ناجية ومخناش فتيحة: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 (الجزء الأول) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013، ص 150.

²حديدي روضة: أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (الجزء الأول)، الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013، ص 128.

الجدول رقم 2-9: تطور بعض المجاميع الكلية (2010-2013)

2013	2012	2011	2010	
5638369,2	4992412,0	4620306,8	435022,3	التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)
34,0	31,0	31,8	36,3	معدل الاستثمار %
2944891,7	2655896,0	2403554,1	2246758,6	حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)
52,2	53,2	52,0	51,6	نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت %
9,8	11	10	10	معدل البطالة %
16,6	16,35	16,62	19,37	نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلية %

المصدر: ريغي هشام: التحيز الاقتصادي وأسواق العمل(حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص251.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع سوق العمل في الجزائر وذلك من خلال دراسة تطور أهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر وقبل ذلك تطرقنا أولاً إلى مفهوم سوق العمل والعوامل المؤثرة فيهم تطرقنا إلى خصائص سوق العمل في الجزائر، كما تناولنا كذلك دور الدولة في تحسين مؤشرات سوق العمل في الجزائر وذلك من خلال الآليات والهيكل التي خلقتها الدولة لدعم التشغيل المتمثلة في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، عقود ما قبل التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب..... الخ. وأخيراً تناولنا دور برامج الاستثمار العامة في النمو الاقتصادي والتشغيل إضافة إلى برامج الاستثمار العمومية المتمثلة في ثلاث برامج منها برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

الاستراتيجيات البديلة لخلق فرص

العمل في ظل الأزمة النفطية الراهنة

تمهيد:

إنّ تمويل الموازنة العامة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات في أسعار البترول تؤثر حتمًا على حصيلة الجباية البترولية والإيرادات العمومية بصفة عامة. ولقد لعبت النفقات العمومية المدعومة بارتفاع الإيرادات دورًا هام في دعم سوق العمل وهو ما يطرح مشكلًا في حالة انخفاض الإيرادات وهو حال الأزمة النفطية التي تعيشها الجزائر في الوقت الراهن.

وعلى هذا الأساس فإننا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الجباية البترولية كمصدر لتمويل الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثاني: الإستراتيجيات البديلة لخلق فرص العمل.

المبحث الأول: الجباية البترولية كمصدر لتمويل الموازنة العامة للدولة

سنتناول في هذا المبحث مطلبين حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى أهمية الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة للدولة أما في المطلب الثاني سنتناول الأزمة النفطية الراهنة وانعكاساتها على الجباية البترولية.

المطلب الأول: أهمية الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة للدولة

تكتسي الجباية البترولية أهمية في تمويل الموازنة العامة للدولة تتمثل في النقاط التالية¹:

- أنها تعتبر أهم مصدر من مصادر تمويل الموازنة العامة وذلك من خلال أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة.
- أنها تساهم بشكل كبير في تحديد حجم الإيرادات الكلية للميزانية العامة التي تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في حجم الجباية البترولية.
- أنها من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها، وذلك من خلال قياسها بمعامل التبعية البترولية والمعروف بأنه النسبة بين النفقات الغير مغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية والإيرادات الغير ضريبية) والمغطاة بالجباية البترولية إلى مجموع النفقات.

الفرع الأول: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014 - 2016)

شهدت الإيرادات العامة خلال هذه الفترة انخفاضا ملحوظا من 5738,4 مليار دج سنة 2014 إلى 5103,1 مليار دج سنة 2015 و 5042,2 مليار دج سنة 2016. وانخفضت إيرادات المحروقات من 3388,4 مليار دج أي بحصة 59,0% من مجمل الإيرادات العامة سنة 2014 إلى 2373,5 مليار دج أي بحصة 46,5% من مجمل الإيرادات العامة سنة 2015 و 1781,1 مليار دج بحصة 35,3% من مجمل الإيرادات العامة سنة 2016. كما ارتفعت الإيرادات خارج المحروقات من 1349,9 مليار دج أي بحصة 41,0% سنة 2014 إلى 2729,6 مليار دج سنة 2015 بحصة 53,5% و 3261,1 مليار دج أي بحصة 64,7% سنة 2016 منها 48,1% إيرادات جبائية و 16,6% إيرادات غير جبائية. وهذا ما يوضّحه الجدولين التاليين:

¹ حاج قويدر عبد الهادي: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (دراسة تحليلية 1986 - 2009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012، ص ص 49، 50.

الجدول رقم 3-1: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2016

السنوات/الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات (مليار دج)	إيرادات خارج المحروقات (مليار دج)			إجمالي الإيرادات العامة (مليار دج)
		إيرادات جبائية	إيرادات غير جبائية	الإجمالي	
2014	3388,4	2091,4	258,5	1349,9	5738,4
2015	2373,5	2354,7	374,9	2729,6	5103,1
2016	1781,1	2422,9	838,2	3261,1	5042,2

المصدر: معطيات من 2014-2016، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص151.

الجدول رقم 3-2: حصة إيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات في الإيرادات العامة خلال الفترة

2016-2014

السنوات/الحصة في الإيرادات العامة	حصة إيرادات المحروقات %	حصة الإيرادات خارج المحروقات %		
		إيرادات جبائية	إيرادات غير جبائية	الإجمالية
2014	59,0	41,0	36,4	4,5
2015	46,5	53,5	46,1	7,3
2016	35,3	64,7	48,1	16,6

المصدر: معطيات من 2014-2016، التقرير السنوي 2016، المرجع نفسه، ص152.

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2016)

شهدت النفقات الجارية خلال الفترة 2014-2015 ارتفاع طفيف من 4494,3 مليار دج إلى 4617,0 مليار دج، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أنّ نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة قد انخفضت من 63,2% إلى 59,8% خلال نفس الفترة. كما انخفضت النفقات الجارية إلى 4591,4 مليار دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنّ حصتها إلى إجمالي النفقات العامة قد ارتفعت إلى 61,8% سنة 2016 منها 30,7% نفقات المستخدمين و 25,1% أجور، ورواتب ومنح. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3-3: تطور النفقات الجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2016

السنوات	نفقات المستخدمين		أجور، رواتب ومنح		اشتراكات على الأجور		إجمالي النفقات الجارية	
	المبالغ	الحصة%	المبالغ	الحصة%	المبالغ	الحصة%	المبالغ	الحصة%
2014	2007,2	28,2	1643,5	23,1	363,7	63,2	4494,3	63,2
2015	2170,9	28,1	1803,6	23,3	367,3	59,8	4617,0	59,8
2016	2279,5	30,7	1866,2	25,1	413,3	61,8	4591,4	61,8

المصدر: معطيات من 2014-2016، التقرير السنوي 2016، المرجع نفسه، ص 153.

وفيما يخص نفقات رأس المال نجد أنها عرفت ارتفاعاً ملحوظاً من 2501,4 مليار دج بحصة 35,2% من إجمالي النفقات العامة سنة 2014 إلى 3039,3 مليار دج بحصة 39,3% من إجمالي النفقات العامة سنة 2015. كما انخفضت نفقات رأس المال في 2016 مقارنة بسنة 2015 إلى 2792,2 مليار دج بحصة 37,6% منها 1,5% قروض الخزينة العمومية الصافية و 2% تخصيصات لصندوق التطهير. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3-4: تطور نفقات رأس المال في الجزائر خلال الفترة 2014-2016

السنوات	قروض الخزينة العمومية الصافية		رصيد حسابات التخصيصات		تخصيصات لصندوق التطهير		إجمالي نفقات رأس المال	
	المبالغ	الحصة%	المبالغ	الحصة%	المبالغ	الحصة%	المبالغ	الحصة في إجمالي النفقات العامة %
2014	90,2	1,3	27	0,4	0	0	2501,4	35,2
2015	129,2	1,7	-60,7	-0,8	1	0	3039,3	39,3
2016	111,2	1,5	-66,1	-0,9	2	0	2792,2	37,6

المصدر: معطيات من 2014-2016، التقرير السنوي 2016، المرجع نفسه، ص 153.

المطلب الثاني: الأزمة النفطية الراهنة وانعكاساتها على الجباية البترولية

سنتناول في هذا المطلب نشوء الأزمة النفطية وأسبابها بالإضافة إلى تداعياتها على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: نشوء الأزمة النفطية وأسبابها

للأزمة النفطية العديد من الأسباب وقبل ذلك سنتطرق أولاً إلى نشوء الأزمة النفطية أسعار النفط.

1- نشوء الأزمة النفطية الراهنة:

شهد النصف الثاني من سنة 2014 بداية أزمة بترولية عالمية تمثلت في بداية انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية بعد سلسلة من الارتفاعات التي شهدتها الأسعار في السنوات السابقة، فبعد متوسط الأسعار المرتفع والذي تجاوز عتبة 100 دولار/ للبرميل والذي ميز سنوات 2011 و2012 و2013 وكذلك الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014، شهد شهر سبتمبر من نفس السنة انخفاض في أسعار البترول تحت تلك العتبة. واستمر هذا الانخفاض خلال الشهور اللاحقة إلى 44,28 دولار/ للبرميل في سنة 2016 كمتوسط بالرغم من الارتفاعات الطفيفة على طول هذه الفترة، لتصل في سنة 2017 إلى متوسط 54,12 دولار/ للبرميل.

وهذا ما يوضّحه الجدولين التاليين:

الجدول رقم 3-5: تطور أسعار النفط في الجزائر (صحاري بلاند) خلال الفترة 2000- 2013

السنوات	دولار/ للبرميل
2000	28,77
2001	24,74
2002	24,91
2003	28,73
2004	38,35
2005	54,64
2006	66,05
2007	74,66
2008	98,96
2009	62,35
2010	80,35
2011	112,92
2012	111,49
2013	109,39

Source :

-Statistique 2000-2010 : opec, Annual Statistical Bulletin, Exporting countries Organization of thePetroleum, Edition 2010-2011, p82.

-Statistique2011-2013: opec, Annual Statistical Bulletin, Exporting countries Organization of the Petroleum, Edition2015, p82.

الجدول رقم 3-6: تطور أسعار النفط في الجزائر (صحاري بلاند) 2014 - 2017

السنوات	دولار/ للبرميل
جانفي 2014	109,96
فيفري 2014	110,52
مارس 2014	108,95
أفريل 2014	108,09
ماي 2014	110,36
جوان 2014	112,66
جويلية 2014	106,74
أوت 2014	100,86
سبتمبر 2014	97,10
أكتوبر 2014	87,61
نوفمبر 2014	79,60
ديسمبر 2014	62,93
2015	52,79
2016	44,28
2017	54,12

Source :

-Statistique 2014 (january- décembre) : opec bulletin 1- 2 /15k, p61.

- Statistique2015 : opec monthly reket report – january 2016, p8.

-Statistique 2016-2017: opec monthly reket report – january2018, p2.

2- أسباب الأزمة النفطية الراهنة: لقد جاء هذا الهبوط الكبير في أسعار النفط مدفوعاً بعامل العرض والطلب:

2-1 - على جانب العرض: فعلى جانب العرض اكتسبت ثلاثة من العوامل أهمية خاصة:

- الزيادات المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): ويرجع أحد أسباب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان أعضاء أوبك، بما فيها العراق، وكذلك ليبيا في بعض الأحيان، بعد انقطاعها وتراجعها في وقت سابق.

- زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك: برغم اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير مع التوقعات في النصف الثاني من 2014، فقد فاقت التوقعات في 2013 ومطلع 2014 وبوجه عام، ارتفع الإنتاج خارج أوبك بنحو 1,3 مليون برميل يوميا في 2013 وبما يزيد عن 2,0 مليون برميل يوميا في 2014. وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية، يتصدّره إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.

- تحوّل غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك: قرّرت البلدان أعضاء أوبك في نوفمبر 2014 ألاّ تخفض الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي). وبدلاً من ذلك، قرّرت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو 30 مليون برميل يوميا، برغم تزايد مخزون النفط (المقترن بالعرض الموجب من التدفقات الصافية).

2-2 - على جانب الطلب: أمّا على جانب الطلب فتباطأ نمو استهلاك النفط على مستوى العالم كثيراً خلال عام 2014 إلى نحو 0,7 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 0,7% من عام 2013)، أي حوالي نصف النمو الذي تحقق في 2012-2013. ويرجع التباطؤ في الأساس إلى تراجع الاستهلاك من جديد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بصفة رئيسية في أوروبا والمحيط الهادئ) بعد زيادة الاستهلاك بصورة غير عادية في 2013 (أخذ الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتراجع بوجه عام منذ 2005). وظل نمو استهلاك النفط في اقتصاديات الأسواق الصاعدة منخفضاً فبلغ نحو 1,1 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 2,5% عن العام السابق) لكنّه وفر صافي نمو الاستهلاك بأكمله.¹

¹ صندوق النقد الدولي-2015. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن - عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل. واشنطن (إبريل)، ص28.

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الحياة البترولية

إن ارتباط الكثير من المؤشرات الاقتصادية بالمدخيل من العملة الصعبة الناتجة عن إيرادات الصادرات من المحروقات نتج عنه تدهور في العديد من تلك المؤشرات. فحسب تقرير بنك الجزائر حول الاتجاهات النقدية والمالية خلال الثلاثي الرابع من سنة 2015 تحت أثر الصدمة الخارجية أدى انخفاض أسعار البترول سنة 2015 بنسبة 47,05% مقارنة بسنة 2014 والمتراق مع الانخفاض الطفيف جداً في كمية المحروقات المصدرة بوتيرة سنوية (-0,28%) إلى تسجيل مستوى إيرادات من الصادرات من المحروقات بـ 33,08 مليار دولار فقط سنة 2015 منها 14,85 مليار دولار خلال السداسي الثاني، مقابل 58,46 مليار دولار في سنة 2014، ويؤكد مثل هذا الانكماش (-43,41%) حجم الصدمة الخارجية التي ألقت بثقلها على الاقتصاد الوطني. وتراجعت الصادرات خارج المحروقات، والتي لازالت هيكلية ضعيفة، إلى 1,48 مليار دولار سنة 2015 مقابل 1,67 مليار دولار سنة 2014، ويبقى هذا المستوى من الصادرات أقل من إمكانيات الدولة فيما يتعلق بتنويع الصادرات. وشهدت الواردات من البضائع (fob) سنة 2015، بعد الاتجاه السعودي الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة، انخفاضاً إلى 52,65 مليار دولار مقابل 59,67 مليار دولار سنة 2014، أي بانخفاض بـ 11,8. ولقد ساهم في هذا الانخفاض تنفيذ إجراءات تهدف إلى احتواء طفرة الواردات مؤخرًا، وتتضمن هذه الإجراءات خاصة تشديد المتطلبات في مجال المعايير والتنفيذ المرتقب لآلية تأطير الواردات. وبعد أكثر من 18 سنة من تحقيق فوائض متتالية في رصيد الميزان التجاري، شهدت سنة 2015، تحت أثر الصدمة الخارجية والمستوى الذي مازال مرتفعاً للواردات، عجزاً بـ 18,08 مليار دولار بعد أن كان شبه متوازن سنة 2014 (+0,46 مليار دولار). وهو الأمر الذي يظهر حجم الصدمة البترولية. ولم يعوض تراجع واردات البضائع إلا جزء صغير من الانكماش القوي لصادرات المحروقات. وبعد أكثر من 15 سنة من تحقيق الفوائض، سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات عجزاً بـ 9,28 مليار دولار سنة 2014 وتفاقم هذا العجز في سنة 2015 حيث بلغ 27,48 مليار دولار في سياق التدهور المحسوس للميزان التجاري. ويرجع هذا العجز أساساً إلى تهاوي أسعار النفط، من جهة، وإلى التحويلات الهامة للأرباح الموزعة، من جهة أخرى. وسجل رصيد ميزان المدفوعات سنة 2015 والمعد من طرف بنك الجزائر انطلاقاً من مصادر بيانات مختلفة، عجزاً بـ 27,54 مليار دولار مقابل عجز بـ 5,88 مليار دولار فقط سنة 2014. كما تأثرت المالية العامة بانخفاض أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014 حيث ينعكس أثر الصدمة الخارجية

على المالية العامة التي تعتمد بشكل قوي على الجباية البترولية في تقاوم العجز الميزاني وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات حيث انخفضت إيرادات الجباية البترولية لسنة 2015 إلى 2273,5 مليار دج مقابل 3388,4 مليار دج خلال سنة 2014. وشهد الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية المزيد من التدهور خلال سنة 2015 ليلبغ عجزا بـ 2824,5 مليار دج (16,8% من PIB) مقابل 1375,4 مليار دج في سنة 2014 (8% من PIB). وبالنتيجة، تهاوى مخزون الادخار المالي للخزينة العمومية إلى 2151,6 مليار دج نهاية 2015 (4488,2 مليار دج نهاية 2014).¹

المبحث الثاني: الإستراتيجيات البديلة لخلق فرص العمل

من بين الإستراتيجيات البديلة لخلق فرص العمل نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما سنتطرق إليه.

المطلب الأول: ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها في الجزائر، وكذلك دور هذه المؤسسات في مكافحة البطالة بالإضافة إلى اقتراح حلول من أجل تفعيل دور هذه المؤسسات في خلق فرص العمل في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها في الجزائر

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²: يتضمّن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب المادة 5: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

-تشغل من واحد(1) إلى مائتين وخمسين(250) شخصا،

-لايتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة(4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار(1) دينار جزائري،

-تستوفي معيار الاستقلالية.

¹ريغي هشام: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بالقطاع الصناعي التحويلي لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر،

الملتقى الدولي الثاني: متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النفطية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، جامعة ألكلي محند أولحاج-

البويرة، 30/29 نوفمبر 2016، ص 5، 6.

²القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، ص 5، 6.

1-1- تعريف المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمئة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.

1-2- تعريف المؤسسة الصغيرة: تعرف على أنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمئة (400) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

1-3- تعريف المؤسسة الصغيرة جدًا: تعرف على أنها مؤسسة تشغل من شخص واحد (1) إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

من خلال ما سبق يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري وهو كما موضح في الجدول:

الجدول رقم 3-7: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

نوع المؤسسة/ المواصفات	حجم العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدًا	من 1 إلى 9 عمال	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	لا يتجاوز 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	ما بين 400 مليون إلى 4 ملايين	ما بين 200 مليون إلى مليار

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على ما سبق.

2- أهداف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها¹:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جزاء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض.
- المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين مجتمعية عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية. تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها مستخدميها، كما تشكل مصدراً إضافياً لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتصاديات والضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتنمية الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

¹ عقبة عبد اللاوي ونور الدين جواوي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 18 و19 أبريل 2012، ص 3، 4.

الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة

تساهم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في حل العديد من أنواع البطالة¹:

1- البطالة الهيكلية: هي تلك البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة (العاملين والعاطلين عن العمل) وهيكل الطلب عليها، وتعرف كذلك بأنها البطالة الناجمة عن خلل أو تغيير في هيكل الاقتصاد بحيث لا يرافقه تغييرات في هيكل سوق العمل. بمعنى، ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو استخدام وسائل إنتاج أكثر كفاءة أو ظهور سلع جديدة أو التحول من قطاع لآخر.

يمكن استخدام المؤسسات هذه في الحدّ من هذا النوع من خلال:

- الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية (التشابك) للقطاعات الرائدة من خلال تشجيع إقامة مؤسسات مصغرة أو صغيرة أو متوسطة مكتملة للمؤسسات العاملة في هذه القطاعات.

- العمل على إعادة توجيه جزء من العمالة العاطلة نتيجة لأسباب تتعلق بهيكل وتركيب الاقتصاد نحو القطاعات التي تحتاج إلى عمالة مؤهلة وهناك طلب متزايد على إنتاجها.

- تشجيع عملية التنمية المتوازنة ومعالجة أي خلل من خلال توجيه هذه المؤسسات إلى القطاع الذي يعاني من تراجع في أهميته النسبية في الإنتاج والتشغيل.

- الخرائط الاستثمارية تساعد بشكل كبير في اختيار المؤسسات الأكثر جدوى.

2- البطالة الموسمية: هي البطالة التي تصيب فئة معينة من الأيدي العاملة في قطاع معين نتيجة لموسمية عملية الإنتاج أو دورة الإنتاج في هذا القطاع.

يمكن استخدام هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحدّ من هذا النوع من البطالة من خلال:

- تشجيع إقامة مؤسسات بمختلف الأحجام تحافظ على استمرارية الخدمة أو السلعة في غير موسمها لحين بداية الموسم القادم.

- تسهيل فرص الحصول على فرصة عمل خارج الموسم.

- تشجيع إقامة المؤسسات المكتملة للمؤسسات الموسمية.

- تشجيع فكرة المزرعة المتكاملة والتمويل الريفي وفكرة التشبيك.

¹ غربي حمزة وقمان مصطفى: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 18 و19 أبريل 2012، صص 11-13.

3- البطالة المقتنعة: تعني العمل بأقل من الطاقة الإنتاجية الحقيقية وعندها يكون الأجر أعلى من قيمة الإنتاج، وتحدث غالبًا في القطاع الحكومي حيث تعمل الحكومة على تشغيل عدد كبير من العمال للقيام بمهام قد يقوم بها عدد أقل من العدد الموجود بكثير.

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحدّ من هذا النوع من البطالة من خلال:

- توجيه البطالة الزائدة (البطالة المقتنعة) نحو العمل الحر وذلك من خلال برامج التوعية والتدريب المخصصة التي تبرز أهمية العمل المنتج والحر.

- إبراز الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات والأفكار الصغيرة مقارنة بعوائد الوظيفة الحكومية.

- يمكن إعادة توجيه مخصصات الرواتب والأجور من النفقات الجارية إلى صندوق يستخدم لدعم إقامة وتطوير المؤسسات الصغيرة، حيث أن تكلفة توظيف أحد العاطلين عن العمل لمدة سنة واحدة يزيد في كثير من الأحيان عن تكلفة إقامة مؤسسة مصغرة أو صغيرة.

- يجب العمل على تحسين جودة الوظائف في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لتقليل الفجوة بينها وبين جودة العمل في الوظائف الحكومية، الذي قد يساعد في التوجه نحو هذه المؤسسات وزيادة التشغيل وتقليل العبء عن الحكومة.

- توجيه مخصصات التشغيل للفئة التي قد تدخل ضمن البطالة المقتنعة إلى مخصصات لدعم إقامة مؤسسات جديدة لهم.

4- البطالة الدورية: تنشأ نتيجة لتذبذبات الدورة الاقتصادية بين الزواج والانكماش. وقد يفسر ظهورها بعد قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية. ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاج ينخفض التوظيف وترتفع معدلات البطالة في أوقات الزواج.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل الأمثل لمواجهة هذا النوع من البطالة، فهي أكثر المؤسسات مرونة وقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية، وتستمد هذه القدرة من خصائصها.

وفي حالة الجزائر ارتفعت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل الخاص الكلي إلى 30,96% مرتفعة بذلك من 11,58% سنة 2004. إلا أنّ هذه النسبة تبقى ضعيفة، بالنظر إلى العدد الكبير لتلك المؤسسات. ويبلغ متوسط مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 3,27 وظيفة لكل مؤسسة سنة 2012، مرتفعة بذلك عن سنة 2001 حيث بلغت 2,8 وظيفة. وهو ما يبيّن أنّ

أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مصغرة (micro) من الفئة التي تضم أقل من 10 عمال، ما يفسر جزئياً ضعف هذه المؤسسات في خلق مناصب العمل.¹

الفرع الثالث: تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لخلق فرص العمل في الجزائر

من أجل إنجاز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل ومكافحة البطالة لا بد من توافر عوامل تعزز نجاح هذه المؤسسات وتتمثل أساساً في²:

1-العوامل الخارجية: من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي خرجت بها الدراسات التي أجريت على مستوى الدول نجد مايلي:

-إعداد بنية تشريعية حديثة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تكييف الأنظمة الاقتصادية العربية مع النماذج التي تمت دراستها في الدول المتقدمة حسب طبيعة وخصوصية كل دولة، وذلك من خلال تطبيق أفضل لسياسات والممارسات لإنجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها.

-خلق برامج تنموية في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تأسيس حاضنة أعمال تحتضن الأفكار الإبداعية والتي يمكن أن تتحول إلى مشاريع ريادية.

-مساهمة الحكومات في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص مبالغ مالية لدعم مثل هذه المؤسسات.

-تبسيط إجراءات التسجيل والحصول على التمويل، وتقديم الدعم الفني والتدريبي المطلوب.

2- العوامل الداخلية: من بين هذه العوامل الداخلية نجد:

-التمتع بالمهارات الكافية لإدارة مثل هذا النوع من المؤسسات مثل التخطيط، حل المشكلات، التسويق، الإدارة المالية، إدارة الوقت، الاستعداد لتحمل المخاطر...إلخ.

- الاستعداد لاتخاذ القرارات الفورية.

- السرعة والحماسة في تنفيذ الأفكار والقدرة على تحويلها إلى مشاريع، مع امتلاك حسن التعبير.

-المعرفة التامة بمختلف الجوانب المحيطة بالمؤسسة قبل إنشائها، بدءاً بإعادة دراسة الجدوى التي تمكّن من تقدير التكلفة الكلية للمؤسسة قبل إنشائها، ويتنبأ بحجم المبيعات وحجم التكاليف، مع إمكانية التنبؤ المستقبلي خلال السنوات اللاحقة.

¹ريغي هشام: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص313.

²بن عاشور ليلي، مرجع سبق ذكره، ص ص44- 46.

- القيام بدراسة السوق، وذلك بالتعرّف على منتجات السوق الذي تنتمي إليه المؤسسة، والقيام بتقدير حجم نشاط المؤسسة فيه.

- الاستعانة واستشارة ذوي الخبرة والتخصص من خلال زيارة مكاتب الاستشارات المالية وكذا الأخذ برأي الخبراء والاستشاريين في مجال نشاط المؤسسة.

- معرفة الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسة، والتهديدات ونقاط القوة والضعف في المؤسسة.

- اختيار المشروع المناسب الذي يتماشى مع اهتمامات صاحبه ويكون ملائماً لمهاراته ولخبرته المهنية.

- مواكبة التغيّر، والالتزام بالجودة.

- الاتصال الذي يعدّ عصب المؤسسة وسيلة لتبادل الأفكار والمعلومات، فالاتصالات الواضحة والفعّالة عنصر هام من عناصر النّجاح.

المطلب الثاني: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول في هذا المطلب تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته، وكذلك دور هذا الاستثمار في خلق فرص العمل بالإضافة إلى اقتراح حلول من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لخلق فرص العمل في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته:

للاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة، وكل تعريف يختلف عن الآخر من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه، وكذا لتعدد مصادره لما له من أهمية بالغة في خلق فرص العمل.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

تعريف 01: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بأنه: "توظيفات لأموال أجنبية يقوم به المستثمر الأجنبي، أفراد أو شركات أعمال المقيم في بلد معين - البلد الأم - في موجودات رأسمالية ثابتة لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة أو الفروع المقيمة في بلد آخر - البلد المضيف".¹

تعريف 02: ويعرف المسؤولون والمحاسبون في ميزان المدفوعات الأمريكية: "أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفقات من القروض إلى شركة أجنبية أو شركات ملكيتها على أن تكون مملوكة في معظمها لمواطنين من الدولة المستثمرة".²

¹ محمد علي إبراهيم العامري: الإدارة المالية المتقدمة، ط1، دارإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص772.

² علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص222.

تعريف 03: تعريف صندوق النقد الدولي: "وهو الذي يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة. إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في المؤسسة".¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: قيام المستثمر الأجنبي (سواءً كان شخص أو منظمة أو بلد معين) باستثمار أمواله في بلد آخر غير بلده الأصلي بهدف تحقيق عائد.

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: ارتبطت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال حتى الآن بعاملين أساسيين:

1- التطورات والظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية والتي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي.

2- التوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي والتغير الذي عرفه النهج الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على الأسواق العالمية الذي نتج عنه ظهور إستراتيجيات تنموية جديدة.²

ولقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً للدور الذي تتوقع الدول النامية أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال:

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول: رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية. كما أنّ القناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.

- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحدّ من مشكلة البطالة.

- رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدّخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملّة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدّخرات وبالتالي الاستثمارات.

¹سلمان حسين: الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 437.

²محمد داودي: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 13، العدد 2، يوليو 2011، ص 10.

- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.
- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.¹
- يعوّض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار.
- ونظرًا لأنه من الضروري القيام بقدر من الاستثمار وذلك للحفاظ على نمو اقتصادي بعيد المدى. فالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته.²
- فتح المجال أمام الصناعة المحلية لدخول الأسواق العالمية والإنتاج بمواصفات ذات معايير عالية.
- العمل على نمو الصادرات والتكيف مع التوجهات الجديدة.
- المساهمة الفاعلة في مجالي النمو والتنمية وخصوصا في الدول النامية.³

¹بولرباح غريب: العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص 100، 101.

²الفتاح محمد عثمان مختار: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من 2000 إلى 2010، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، 2013، ص 19.

³نسليم حسن أبو جامع: أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير 2013، ص 432.

الفرع الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل

يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تسهم في خلق مناصب العمل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما يلي¹:

1-الدخول إلى الاقتصاد المضيف تحت نمط تأسيسي: فالاستثمارات التأسيسية المتمثلة في إنشاء وحدات جديدة، بمعنى خلق طاقات إنتاجية جديدة، سوف تسهم في الوظائف بصورة مباشرة في تلك الوحدات.

2-يمكن للشركات المتعدية الجنسية أن تقوم بخلق الوظائف بطريقة غير مباشرة وهذا عن طريق الروابط مع مؤسسات في الدول الأم والدول المضيفة. وتتمثل تلك الروابط في روابط خلفية وأخرى أمامية. فالروابط الخلفية، مثلاً، عن طريق شراء المواد الخام، الأجزاء، المكونات والخدمات من المتعاقدين من الباطن والموردين الخارجيين، تعتبر من بين القنوات الرئيسية التي يمكن من خلالها للشركات المتعدية الجنسية أن تساهم في خلق العمالة. ولقد نمت أهمية هذه الآثار في السنوات الأخيرة عقب الاتجاه نحو تقسيم أعمق للعمل وانخفاض درجة التكامل العمودي التي تحدث داخل الشركات الكبرى، حيث أنّ هذه الشركات تركز على جزء أصغر من سلسلة القيمة المضافة، معتمدة بشكل متزايد، لأسباب تتعلق بالتكنولوجيا والمرونة، على التعاقد من الباطن الوطني والدولي، وبالتالي فإنّ العمالة كذلك يتم توريدها تدريجياً. أما الروابط الأمامية، مثل الروابط بين الشركات المتعدية الجنسية وموزعي إنتاجها، فيمكنها المساهمة في خلق مناصب العمل، لكن ليس بنفس قدر ما تفعله الروابط الخلفية. وسعي الشركات الأجنبية نحو الحصول على مدخلاتها من مصادر محلية، سواء كانت شركات أجنبية أخرى أو من خلال الموردين المحليين سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات تلك الشركات أو الموردين وهو الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة خلق الوظائف لدى هؤلاء لتلبية الطلب المتزايد. إلا أنّ عدم توفر موردين على المستوى المحلي أو توفرهم مع إنتاج ذو نوعية لا تفي بالمواصفات المطلوبة سوف يدفع الشركات الأجنبية إلى استيراد ما تتطلبه عملية الإنتاج وبالتالي سوف يؤدي هذا إلى زيادة الواردات وتضييع الفرصة على المنتجات المحلية وبالتالي تضييع مناصب العمل التي كان من الممكن خلقها.

3-كما يمكن خلق مناصب العمل، بشكل غير مباشر، عن طريق الإضافة إلى الناتج والدخول، وبالتالي المزيد من الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى، يمكن للشركات الأجنبية، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، أن تتسبب في فقدان مناصب العمل وزيادة البطالة من خلال عدد من القنوات:

¹ريغي هشام: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي)، مرجع سبق ذكره، ص ص164-166.

1- الدخول إلى الاقتصاد المضيف عن طريق الاندماج والاستحواذ: حيث يمكن أن يؤدي هذا إلى تخلص معتبر من قوة العمل في الشركات المستحوذ عليها عندما يعاد هيكلتها نشاطاتها تماشيًا مع الأهداف التي تقوم عليها الاندماجات والإستحواذات. فعملية الاستحواذ كذلك تتطوي على تحويل مسؤولية الموظفين الموجودين والذين يمكن تسريحهم من طرف المالك الجديد بعد ذلك. ومن المحتمل أن يعود سبب تلك التسريحات إلى ثلاثة أسباب رئيسية: الترشيح والقضاء على التكرار، تعزيز الكفاءة (خاصة في المؤسسات المخصصة) وتخفيض الطاقة الفائضة.

2- يمكن، تحت ظروف معينة، إزاحة الشركات القائمة من مجال الأعمال: وهو ما يخلق بطالة لعمال تلك الشركات.

3- الدفع بالشركات المنافسة المحلية إلى التخلص من الموظفين إما عن طريق تخفيض إنتاج الشركات المحلية بسبب تناقص حصتهم في السوق أو بسبب جهود الشركات المحلية لزيادة الكفاءة والتنافسية عن طريق التقليل من قوة العمل لديهم.

والجدول التالي يبيّن التأثيرات المباشرة وغير مباشرة للاستثمارات الأجنبية على التوظيف:

الجدول رقم 3-8: التأثير المباشر وغير مباشر للتوظيف للاستثمارات الأجنبية

التأثير المباشر	التأثير الغير مباشر
إيجابي:	إيجابي:
1- يخلق فرص عمل إذا كان المشروع جديد.	1- مضاعفة التأثيرات الإيجابية (زيادة القوة الشرائية، تحسين السيولة النقدية، الرفاهية... الخ).
2- أجور أعلى مقابل زيادة الإنتاجية.	2- نقل خبرات فنية جديدة وإدارية إلى القوى العاملة المحلية.
3- استحداث وظائف وأعمال إضافية في البلد.	3- جذب الكفاءات للعمل في فروع الشركات المتعددة الجنسية في البلد المضيف.
سلبي:	سلبي:
1- يقلل من فرص العمل إذا كان الاستثمار تملك مشروع قائم .	1- نقص الوظائف في البلد الأم للشركة.
2- خلق مشاكل مع نقابات العمال.	2- التغيير في مستوى الأجور في البلد المضيف والبلد الأم.
3- يحدث اختلال في التوازن الوظيفي بين مختلف المناطق.	3- دخول شركات استثمارية أجنبية محل الشركات التي استثمرت خارج البلد.

المصدر: علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص385، 386.

الفرع الثالث: تطور بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

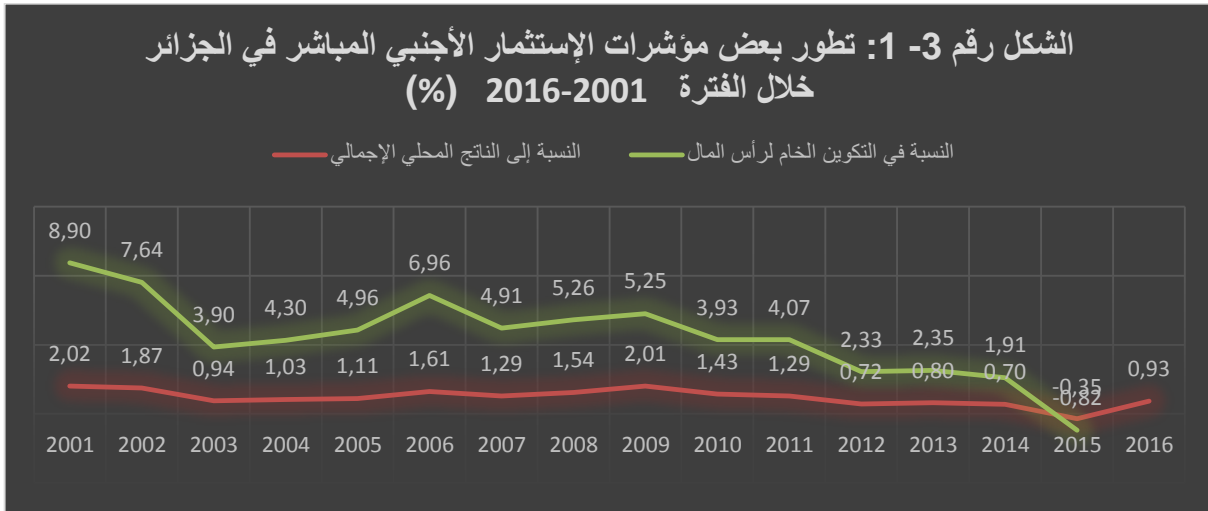
نلاحظ أنّ هناك ارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من 1113,1 مليون دولار سنة 2001 فقط إلى 1546,0 مليون دولار سنة 2016. ورغم هذا الارتفاع إلا أنّ ذلك المستوى يبقى ضئيل جداً. فنصيب الجزائر من التدفقات العالمية من تلك الاستثمارات سنة 2016 لا يمثل سوى 0,09%، كما أنّ نصيبها في نفس السنة من التدفقات إلى الاقتصاديات النامية لا يمثل سوى 0,24%. أما حصتها من مجموع التدفقات إلى إفريقيا فهي لا تمثل سوى 2,60% بالرغم من الوزن الهام للاقتصاد الجزائري في هذه المنطقة. وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3-9: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 2001-2016

الجزائر				إفريقيا	الاقتصاديات النامية	العالمية	السنوات
الحصة			القيمة				
من إفريقيا	من الاقتصاديات النامية	من العالمية					
5,33	0,51	0,14	1113,1	20888,1	216607,5	772782,6	2001
5,43	0,62	0,18	1065,0	19606,5	171859,2	594929,3	2002
2,40	0,31	0,11	637,9	26564,9	203894,7	558863,9	2003
4,17	0,33	0,13	881,9	21134,4	267304,7	697169,9	2004
3,04	0,34	0,12	1145,3	37656,7	339991,9	958515,8	2005
4,33	0,46	0,13	1888,2	43643,9	411896,3	1411171	2006
2,84	0,32	0,09	1743,3	61432,8	537893,9	1909234	2007
3,61	0,44	0,18	2631,7	72823,5	592713,0	1499133	2008
4,21	0,58	0,23	2753,8	65346,1	473892,7	1190006	2009
3,77	0,36	0,17	2301,2	61087,3	642689,7	1383779	2010
3,91	0,38	0,16	2580,4	66018,0	687511,2	1591146	2011
1,93	0,22	0,09	1499,4	77501,1	670998,1	1592598	2012
2,26	0,25	0,12	1684,0	74550,5	674658,2	1443230	2013
2,11	0,21	0,11	1506,7	71254,0	703780,4	1323863	2014
-0,95	-0,08	-0,03	-584,0	61494,8	752329,0	1774001	2015
2,60	0,24	0,09	1546,0	59373,0	646030,4	1746423	2016

Source : <http://unctadstat.unctad.org> (19/02/2018)

نلاحظ أنّ هناك انخفاض في تطور مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث نجد أنّ النسبة في التكوين الخام لرأس المال قد انخفضت من سنة 2001 إلى سنة 2015 أي من 8,90% إلى -0,82%. كما نجد كذلك أنّ النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت أيضا من سنة 2001 إلى غاية 2016 أي من 2,02% إلى 0,93%.



Source : (<http://unctadstat.unctad.org> (19/02/2018))

وفيما يخص دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في خلق الوظائف نلاحظ أنّ عدد الوظائف التي تم خلقها من طرف مشاريع الاستثمارات الأجنبية بلغ 42959 وظيفة خلال الفترة 2002-2012 ممثلة بذلك 14,36% من مجموع الوظائف التي تم خلقها من طرف جميع المشاريع الاستثمارية والتي بلغت 229115 وظيفة. وخلق مشاريع الاستثمارات المحلية 256156 وظيفة خلال الفترة، أي ما نسبته 85,64% من مجموع الوظائف.¹

وبالنظر إلى ضعف عدد مناصب العمل التي تخلقها مشاريع الاستثمارات الأجنبية والتي مردّها أساساً إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنّه لا بد من تشجيع تدفقات تلك الاستثمارات وبالتالي زيادة مساهمتها في خلق فرص العمل.

¹ تريغي هشام: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 299.

الفرع الرابع: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل تفعيل لا استثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي رفع مساهمتها في خلق فرص العمل لا بدّ من:

1- يجب على الجزائر أن توفر وتخلق مناخ ملائم لترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بتحقيق بعض الشروط أهمها:

أن تكون كل المعلومات الخاصة بالاستثمار والعوامل المحيطة به متوفرة، أن تكون المعاملة متساوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، احترام قواعد الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية.¹

2- القضاء على البيروقراطية الإدارية التي تهدف إلى خدمة المصالح الشخصية، إضافة إلى تعقيد الإجراءات التي على المستثمر إتباعها فهناك حزمة كبيرة من الوثائق الإدارية، ولا بدّ من مراقبة الموظفين العموميين، ومحاسبتهم على كل تعطيل أو تأخير.

3- ضرورة تنظيم العملية الجمركية، وذلك بتبسيط وشفافية الإجراءات الجمركية، بالأخذ بالمعايير الدولية، ولا بدّ من تحديث الأنظمة باستمرار، وتجهيزها بالإمكانات المادية اللازمة، والعمل على نشر الوعي الجمركي، والمراقبة المستمرة.

4- اجتذاب مستثمرين من دول الإتحاد الأوروبي، والدخول معهم في شراكات إستراتيجية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في تطوير الصناعة المحلية من جهة، وللاستفادة من شبكات التوزيع التي يمتلكونها، أو يعرفونها بصورة أفضل في دول الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وخاصة بعد إمضاء الجزائر على اتفاق الشراكة الأورو متوسطية.

5- إنشاء مؤسسات مشتركة تساهم بها حكومات الدول العربية ومواطنوها من أجل طمأنة أصحاب الأموال على أموالهم من ناحية، ومن أجل إتاحة فرص استثمارية جيّدة لجذب الاستثمارات إليها من ناحية أخرى.

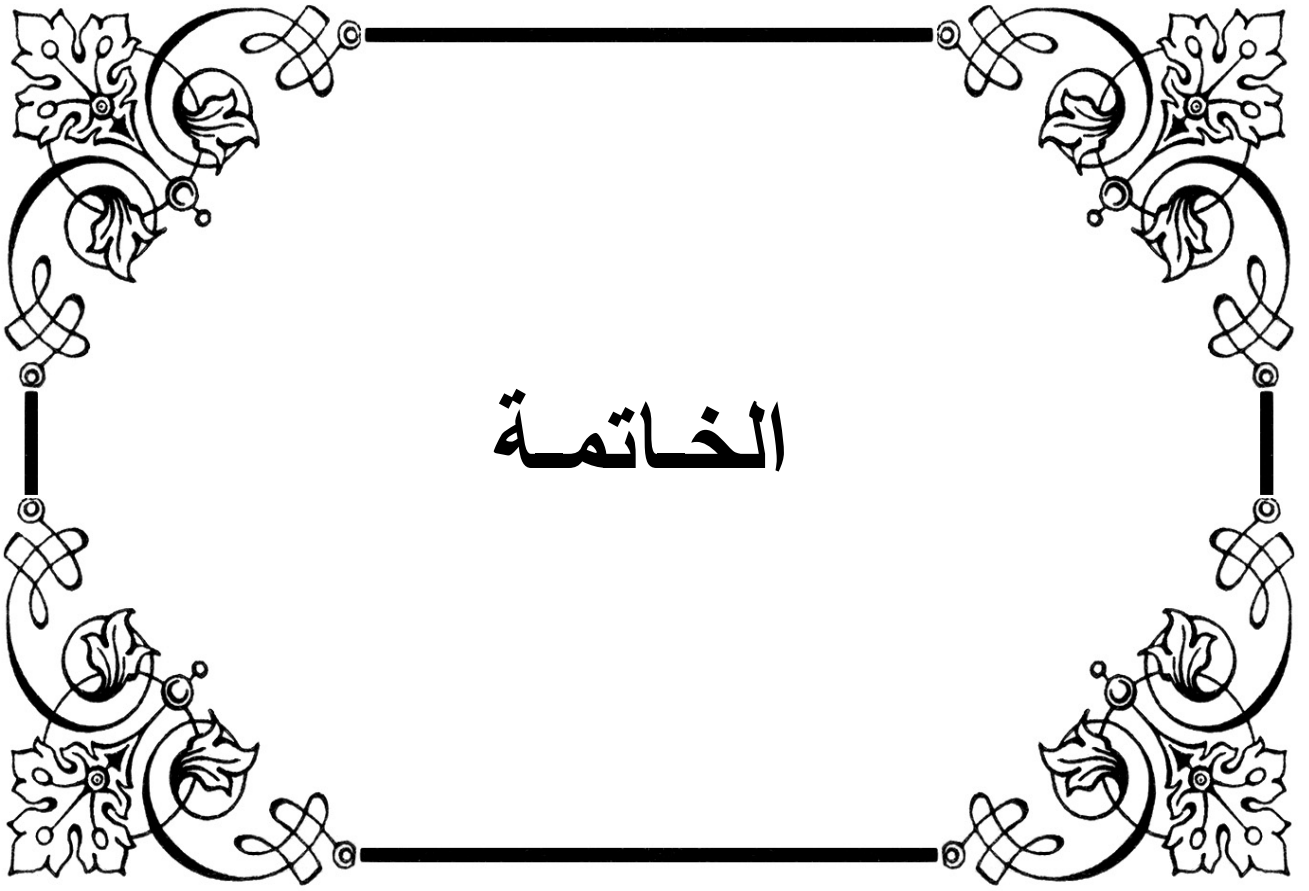
¹بوهزة محمد وبن سديرة عمر: الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة - حالة الجزائر، الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 01-02 ربيع الثاني 1429هـ الموافق لأيام 08/07 أفريل 2008م، ص 313.

- 6- تطبيق إستراتيجية تنمية قطاع التعدين، حيث تشير الدراسات الاقتصادية إلى وجود العديد من الخامات المعدنية الواعدة، والقابلة للاستثمار من أهمها: الحديد، النحاس، الذهب، الفضة والفوسفات... الخ.
- 7- استكمال برنامج الخوصصة وتطوير البورصة.
- 8- إصلاح الجهاز البنكي وتحسين أدائه بتخفيض مدة دراسات ملفات القروض، والتخفيف من تعقيد الإجراءات الخاصة بدراسة ملف القرض، إضافة إلى ضرورة تكوين عمال البنوك، وجعل قراراتهم غير مركزية حتى لا تفرض عليهم من أصحاب المصالح والنفوذ، ويتم دراسة الملفات بطريقة علمية، والتقليل من الضمانات المطلوبة ومحاولة جلب رؤوس الأموال، والحد من ظاهرة تهريبها إلى الخارج.
- 9- توفير اليد العاملة المؤهلة خاصة في ميدان الإلكترونيك لأنّ الجزائر تعتبر سوقاً واعدة في الطلب على المنتجات الإلكترونية.
- 10- القيام بدراسات إستشرافية جزائرية تخدم القطاع الصناعي، ومحاولة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على هذه الدراسات.¹

¹بوردrame مصطفى: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، العدد 09، 2009، ص ص197، 198.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهمية الجباية البترولية كمصدر لتمويل الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى دراسة أسباب نشوء الأزمة النفطية وتداعياتها على مختلف المؤشرات ومنها الجباية البترولية. كما تناولنا أيضاً أهم الإستراتيجيات البديلة لخلق فرص العمل وذلك من خلال أول إستراتيجية والتي تتمثل في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك عن طريق التطرق إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و دور مثل هذه المؤسسات في مكافحة البطالة بالإضافة إلى تفعيل دور هذه المؤسسات الخاصة في خلق فرص العمل وذلك عن طريق اقتراح حلول، بالإضافة إلى ثاني إستراتيجية ألا وهي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تناولنا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك دور هذا الاستثمار في خلق فرص العمل إضافة إلى تطور بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الأخير تناولنا كيف يتم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من خلال وضع اقتراحات.



الخاتمة

الخاتمة العامة:

لقد استهدفت هذه الدراسة بحث مختلف استراتيجيات خلق فرص العمل في ظل الضغوط الراهنة على الموازنة العامة للدولة، حيث تناولنا أولاً ماهية الموازنة العامة للدولة والتي تعني وثيقة تخضع لموافقة السلطة التشريعية تتضمن بيانات مفصلة لما تعترزم الدولة إنفاقه وكذلك الإيرادات اللازمة لتغطية هذا الإنفاق، ثم التطرق إلى واقع سوق العمل في الجزائر الذي عرف تحولاً كبيراً في أعقاب الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها نظراً لكونه السوق الذي تتحدد فيه مختلف المؤشرات التي يتكون منها هذا السوق، حيث كان للتدخل الحكومي دور في التقليل من البطالة من خلال تطبيق الآليات والهيكل من جهة وبرامج الاستثمارات العمومية من جهة أخرى.

وبالرغم من ذلك إلا أنها لم تفلح في الحد من البطالة، ولهذا لجأت إلى استراتيجيات جديدة سعت من خلالها إلى خلق فرص العمل والتقليل من البطالة، ألا وهي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبح ينظر إليها كوسيلة لامتنعاص البطالة بشكل خاص، فهي تعتبر فضاء حيوي لخلق فرص العمل، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تدفقات يمكن أن تساهم في إقامة المشاريع الإنتاجية وبالتالي الحد من البطالة وخلق فرص عمل جديدة.

أولاً- اختبار فرضيات البحث:

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان ببعض جوانبه، يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي:
- فيما يخص الفرضية الأولى فقد تم التأكد من صحتها. حيث مثلت الجباية البترولية نسبة هامة من الإيرادات ارتفعت من 68.4% سنة 2003 إلى 78.8% سنة 2008 ، وخلال نفس الفترة شهدت ارتفاع النفقات لكن خلال سنوات الأزمة انخفضت الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات وهو ما أدى إلى انخفاض النفقات العمومية.

- أما الفرضية الثانية فقد تم التأكد من صحتها حيث نلاحظ خلال السنوات الماضية أن معدل البطالة انخفض من 28.89% سنة 2000 إلى 9.8% سنة 2013، وكان للتدخل الحكومي دوراً هاماً من خلال مختلف برامج الاستثمارات العمومية التي قامت بها من 2001- 2014 وأسهمت هذه الاستثمارات في خلق العديد من مناصب العمل بالإضافة إلى مناصب العمل التي يتم خلقها في الوظيفي العمومي مثل الصحة والتعليم..... الخ.

الخاتمة

- وتم التأكد من صحة الفرضية الثالثة. حيث يلعب القطاع الخاص دوراً جدياً هاماً من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أو من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً - النتائج المتوصل إليها:

بعد الدراسة والتحليل لموضوع استراتيجيات خلق فرص العمل في ظل الضغوط الراهنة على الموازنة العامة للدولة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أنّ انخفاض مداخيل الجباية البترولية أدى إلى انخفاض النفقات العامة وبالتالي هذا ما أحدث خللاً في الموازنة العامة للدولة.

- رغم التحسن الذي شهده سوق العمل في الجزائر إلا أنّ هناك العديد من الاختلالات التي مازال يعاني منها من بينها قلة استغلال القدرات والمهارات للعنصر البشري.

- رغم قيام الدولة باستحداث الآليات والبرامج من أجل التقليل من البطالة وخلق فرص عمل إلا أنّ معظم هذه الوظائف كانت مؤقتة وغير دائمة تنتهي بمجرد استكمال البرامج التنموية.

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً جدياً هاماً في خلق فرص العمل إلا أنّ هذه المؤسسات لا تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وذلك في حالة الجزائر.

- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً هاماً في خلق مناصب العمل إلا أنّها لا تستقطب إلا نسبة ضئيلة من مناصب العمل وذلك في حالة الجزائر.

ثالثاً - التوصيات والاقتراحات:

بعد تحديد أبرز النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، نقترح بعض التوصيات والاقتراحات التي نجدها مهمة:

- ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدولة رفع حصة الجباية العادية في مداخيل الميزانية العامة.
- وجوب إعادة النظر في برامج الدعم وترشيد الإنفاق العام لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها الأكثر توفيراً لمناصب العمل وامتصاصاً للبطالة.
- توفير مناخ استثماري أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر والذي يؤدي إلى رفع كفاءة اليد العاملة ويفتح العديد من مناصب العمل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- 1- أحمد عبد السميع علام: المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)، ط1، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.
- 2- أحمد زهير شامية وخالد الخطيب: المالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 3- أسامة خيري: الإدارة العامة، ط1، دار الرابحة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 4- بلال خلف السكرانة: أخلاقيات العمل، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014.
- 5- حسين محمد سمعان وآخرون: المالية العامة (من منظور إسلامي)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 6- حياة بن إسماعيل: تطوير إيرادات الموازنة العامة، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2009.
- 7- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2007.
- 8- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2014.
- 9- خليفي عيسى: هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 10- زينب كريم الداودي: دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ودار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 11- سعيد علي العبيدي: الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار دجلة، عمان، 2011.
- 12- عادل العلي: المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط2، دار إثراء للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2011.
- 13- عادل فليح العلي: مالية الدولة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2012.
- 14- عبد المجيد قدي: دراسات في علم الضرائب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011.
- 15- عدنان تاية النعيمي وآخرون: الإدارة المالية، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.

- 16- عدنان حسين الخياط وآخرون: اقتصاديات الموازنة العامة (الجزء الأول)، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- 17- عزمي يوسف خطاب: الضرائب ومحاسبتها، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.
- 18- علي خليل وسليمان اللّوزي: المالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.
- 19- علي زغدود: المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 20- علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 21- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
- 22- فتحي أحمد ذياب عواد: اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013.
- 23- فتحي أحمد ذياب عواد: مقدمة في الاقتصاد الجزئي المعاصر، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 24- فليح حسن خلف: المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع وجمادار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 25- محرز محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 26- محمد طاقة وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
- 27- محمد علي إبراهيم العامري: الإدارة المالية المتقدمة، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 28- محمد مروان الشمان وآخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 29- محمود حسين الوادي وإسماعيل يونس يامين: اقتصاديات الأعمال، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 30- محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام: مبادئ المالية العامة، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- 31- محمود حسين الوادي: تنظيم الإدارة المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 32- مدحت القرشي: اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

- 33- مدني بن شهرة: الإصلاح الاقتصادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.
- 34- مؤيد عبد الرحمن الدوري و طاهر موسى الجنابي: إدارة الموازنات العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
- 35- ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2011.
- 36- ياسر صالح الفريجات: المحاسبة في علم الضرائب، الطبعة العربية 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2009.

2- مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

- 1- بن عاشور ليلى: محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
- 2- بن نوار بومدين: النفقات العامة على التعليم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
- 3- حجار مبركة: أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006.
- 4- ريغي هشام: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015.
- 5- سالكي سعاد: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
- 6- سلمان حسين: الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 7- شباح رشيد: ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

- 8- طاوش قندوسي: تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
- 9- عمور محمد: أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص ديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعي، قسم علم الاجتماع وديمغرافيا، جامعة الجزائر، 2007.
- 10- لعريفي عودة: محددات الأجور وأثرها على العمالة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.
- 11- ليندة كحل الراس: سياسة التشغيل وسوق العمل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014.
- 12- محمد السعيد بن غنيمة: أثر سياسة الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015.
- 13- معط الله أمال: آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
- 14- مفتاح فاطمة: تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
- 15- مكاك ليلي: دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع العائلي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
- 16- نور محمد لمين: دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

3- المجالات:

- 1- بوحومة عبد الحميد: الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 6/2006.
- 2- بودرامه مصطفى: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، العدد 09، 2009.
- 5- بولرياح غريب: العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.
- 6- حاج قويدر عبد الهادي: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (دراسة تحليلية 1986-2009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012.
- 7- حاكمي بوحفص: البطالة بين التحدي والاحتواء: دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد 6، 2010.
- 8- رحيم حسين: سياسات التشغيل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، العددان 61-62/شتاء ربيع 2013.
- 9- زرواط فاطمة الزهراء ومناذ محمد: تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم.
- 10- زياد زنبوعه ومنى خالد فرحات: بدائل تمويل عملية التنمية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.
- 11- علوني عمار: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 10 سنة 2010.
- 12- محمد داودي: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 13، العدد 2، يوليو 2011.
- 13- ناصر مراد: تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، العدد 09، 2009.
- 14- نجم عبد عليوي: دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القادسية، 2007.
- 15- نسيم حسن أبو جامع: أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير 2013.

- 16- الأزهر العقبي وبلعربي أسماء: واقع بطالة الجامعيين في الجزائر وفرص إدماجهم مهنيا خلال الفترة 2008-2012 (دراسة ميدانية على عينة من الجامعيين العاملين ضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 16 سبتمبر 2014.
- 17- الفاتح محمد عثمان مختار: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من 2000 إلى 2010، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، 2013.

4- ملتقيات:

- 1- بالرقى التيجاني: تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 (الجزء الثالث)، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.
- 2- بوعشة مبارك: الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية (مقارنة نقدية)، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الجزء الأول)، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.
- 3- بوهزة محمد وبن سديرة عمر: الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة - حالة الجزائر، الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 01-02 ربيع الثاني 1429 هـ الموافق لأيام 08/07 أبريل 2008 .
- 4- حديدي روضة: أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (الجزء الأول)، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.
- 5- خير الدين معطى الله وسامية بزازي: البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الجزء الثالث)، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.
- 6- ريغي هشام: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بالقطاع الصناعي التحويلي لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر، الملتقى الدولي الثاني: متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي

في الدول النفطية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة، 30/29 نوفمبر 2016.

7- زكريا مسعودي وآخرون: دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، ملتقى وطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 18 و 19 أبريل 2012.

8- صالحى ناجية ومخناش فتيحة: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 (الجزء الأول) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.

10- عقبة عبد اللاوي ونور الدين جوادي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 18 و 19 أبريل 2008.

11- عماري عمار ومحمادي وليد: أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الجزء الأول)، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.

12- غربي حمزة وقمان مصطفى: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 18 و 19 أبريل 2012.

13- قدي عبد المجيد: الاقتصاد الجزائري والنفط (فرص أم تهديدات)، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة (الجزء الأول)، المنعقد خلال الفترة 2/1 ربيع الثاني 1429هـ، جامعة فرحات عباس سطيف - الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الموافق لأيام 08/07 أبريل 2008.

14- مبروك رايس وعبد الحق رايس: تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة، الملتقى الوطني:

واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 6/5 ماي 2013.

15- مسعودي زكرياء: سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الجزء الثاني)، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.

16- ولهي بوعلام: أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الجزء الثاني)، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.

17- السعيد دراجي: صيغة السلم تقنية بديلة للقرض في تمويل المشاريع الصغيرة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الاقتصادي الدولي الأول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية (الجزء الثاني)، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، المنعقد يومي 5-6 ماي 2009.

5- الجرائد الرسمية:

1- القانون رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو سنة 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14/أول ربيع الثاني عام 1432هـ، 6 مارس سنة 2011م.

2- القانون رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 الموافق 13 ربيع الثاني 1429، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 22/24 ربيع الثاني 1429هـ، 30 أبريل سنة 2008م.

3- القانون رقم 78-12 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 12 فبراير سنة 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 09/26 ربيع الأول عام 1433هـ، 19 فبراير سنة 2012م.

4- القانون رقم 76-03 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1396 الموافق 09 ديسمبر سنة 1976، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 20/02 ربيع الثاني عام 1430هـ، 29 مارس سنة 2009م.

5- القانون رقم 08-127 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 30 أبريل سنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23/28 ربيع الثاني عام 1429هـ، 04 مايو سنة 2008م.

قائمة المراجع

6- القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19/72 ربيع الأول عام 1437هـ، 31 ديسمبر سنة 2015م.

7- القانون رقم 232-96 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق 26 يوليو 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 22/05 محرم عام 1429هـ، 30 يناير سنة 2008م.

8- القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02.

6- التقارير:

- 1- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011.
- 2- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016.
- 3- صندوق النقد الدولي - 2015، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن - عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل. واشنطن (إبريل).
- 4- تقرير حول حالة تنفيذ برامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجزائر، نوفمبر 2008.

7- مصادر أخرى:

- 1- Pric, Il: الموسوعة الاقتصادية المسيرة، دار الكتاب الحديث، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، القاهرة - الكويت - الجزائر، 2010.
- 2- المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.
- 3- جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية سطيف، جامعة فرحات عباس، سطيف، الباز يوم 19 نوفمبر 2017.

8- مواقع الكترونية:

- 1- <http://unctadstat.unctad.org>
- 2- Website : www.opec.org
- 3- <http://www.ons.dz>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

RAPPORT:

- 1- Banque d'Algérie, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE, EN ALGERIE, RAPPORT 2004.

- 2- Banque d'Algérie, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE, EN ALGERIE, RAPPORT 2006.
- 3- ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2017, ONS, N°796.